

الجمهورية اللبنانية

مجموعة البنك الدولي



الفصل الثالث / الرابع ٢٠٠٥
نشرة فصلية تصدر عن البنك الدولي - مكتب لبنان

آخر المستجدات في لبنان

في هذا العدد

- ٣ إفتتاحية: استقبال العام الجديد بتفاؤل
- ٤ العمل معاً للانتقال بلبنان من الإعمار الى التنمية
- ٨ التطورات الاقتصادية الأخيرة
- ١٩ عمليات مجموعة البنك
- إصلاح الانفاق في القطاعات الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان
- ١٥ في لبنان
- ١٩ أخبار ونشاطات حديثة وقادمة
- ٢٢ أحدث منشورات البنك الدولي

للاتصال بالبنك الدولي - واشنطن

عنوان البنك الدولي
The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433
www.worldbank.org

لطلب منشورات البنك الدولي:
<http://publications.worldbank.org/ecommerce>

لمزيد من المعلومات عن مشاريع البنك الدولي في لبنان:
www.worldbank.org/mna/lebanon

جوزف سابا، مدير دائرة الشرق الاوسط
هاتف: ٤٧٣ ٢٩٩٢ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)
البريد الالكتروني: jsaba@worldbank.org

صوفي وارلوب، محللة - عمليات الإقراض
هاتف: ٤٧٣ ٧٢٥٥ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)
البريد الالكتروني: swarlop@worldbank.org

صباح موسى، مساعدة تنفيذية
هاتف: ٤٧٣ ٩٠١٩ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)
البريد الالكتروني: smoussa@worldbank.org

للاتصال بالبنك الدولي - بيروت

جاد شعبان، مستشار إقتصادي
البريد الالكتروني: jchaaban@worldbank.org

منى كوزي، مساعدة برامج
البريد الالكتروني: mcouzi@worldbank.org - مقسم ٢٣١

مي إبراهيم، مساعدة برامج
البريد الالكتروني: mibrahim@worldbank.org - مقسم ٢٤٥

صوفي اورنشليان، مساعدة برامج
البريد الالكتروني: surnechlian@worldbank.org

مكتب البنك الدولي في بيروت
بيت الأمم المتحدة، الطابق السادس
شارع رياض الصلح ٢٢٧٠-١١٠٧
ص.ب. ٨٥٧٧-١١ - بيروت - لبنان
هاتف: ٩٨٧٨٠٠-١ (٩٦١)
فاكس: ٩٨٦٨٠٠-١ (٩٦١)
www.worldbank.org/lb

فريق التحرير

شادي بو حبيب
سيباستيان دسوس
زينة الخليل
عمر رزاز
جوزيف سابا
حنين سيد
منى زياده
مع شكر خاص لماري سابا

عمر رزاز، مدير مكتب لبنان
البريد الالكتروني: orazzaz@worldbank.org - مقسم ٢٢٨

حنين سيد، كبير خبراء عمليات - التنمية البشرية
البريد الالكتروني: hsayed@worldbank.org - مقسم ٢٢٩

رضوان شعبان، كبير خبراء اقتصاديين
البريد الالكتروني: rshaban@worldbank.org - مقسم ٢٤٦

روبير موريه، كبير خبراء القطاع الحضري
البريد الالكتروني: rmaurer@worldbank.org - مقسم ٢٢٤

سيباستيان دسوس، كبير خبراء اقتصاديين
البريد الالكتروني: sdessus@worldbank.org - مقسم ٢٢٥

روبير بو جوده، كبير اخصائي الادارة المالية
البريد الالكتروني: rboujaoude@worldbank.org - مقسم ٢٣٠

هاديا سماحة كرم، مسؤولة عمليات
البريد الالكتروني: hsamaha@worldbank.org - مقسم ٢٤١

لينا فارس، خبيرة توريدات
البريد الالكتروني: lfares@worldbank.org - مقسم ٢٤٤

منى زياده، مسؤولة إعلام وعلاقات خارجية
البريد الإلكتروني: mziade@worldbank.org - مقسم ٢٣٩

منى الشامي، اخصائية في الادارة المالية
البريد الإلكتروني: melchami@worldbank.org - مقسم ٢٢٣

ديانا مصري، اخصائية في الادارة المالية
البريد الإلكتروني: dmasri@worldbank.org - مقسم ٢٣٨

زينة الخليل، مسؤولة المعلومات العامة
البريد الإلكتروني: zelkhalil@worldbank.org - مقسم ٢٣٤

شادي بو حبيب، مستشار إقتصادي
البريد الإلكتروني: cbouhabib@worldbank.org - مقسم ٢٣٣

افتتاحية

إستقبال العام الجديد بتفاؤل

صادق مجلس إدارة البنك الدولي على استراتيجية مساعدة لبنان للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩، مُعرباً عن ثقته القوية بقدرة الحكومة اللبنانية على التغلب على العقبات الاجتماعية والاقتصادية. ففي الاجتماع الذي عقده في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، أبدى مجلس الإدارة تفاؤله إزاء لبنان رغم سنة حافلة بالآسي والغموض السياسي.

وقد بُنيت استراتيجية المساعدة على أساس من المشاركة، إستناداً الى مشاورات واسعة مع الحكومة ومجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية والقطاع الخاص وغيرهم من المعنيين.

تتسم إستراتيجية المساعدة هذه بالصراحة، فهي تبحث في مواطن القوة التي يتمتع بها لبنان وآفاقه المستقبلية، كما تحلل التحديات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والنواحي المالية، ونظام الإدارة العامة، والتحديات الاجتماعية التي يواجهها. وهي تقوم بذلك من قبيل القناعة بأن هذه التحديات ليست مستعصية ويمكن التغلب عليها في حال توافر الإرادة السياسية.

وتستحق الحكومة اللبنانية التهنية لموافقتها على نشر استراتيجية مساعدة لبنان. فهذه الموافقة شهادة على التزامها بالشفافية واحترام حرية التعبير والتصميم على مواجهة التحديات المرتقبة.

في مستهل العام ٢٠٠٦، يود فريق تحرير النشرة الفصلية أن يعيد تأكيد الالتزام في تقديم هذه النشرة كمنبر للحوار مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني كافة والترحيب بتعليق القراء. وفي سبيل تلازم موعد إصدار هذا العدد من النشرة مع روزنامة القراء، جرى تعديل إسم هذا العدد من النشرة، لتصبح نشرة الفصل الثالث والرابع من العام ٢٠٠٥.

وستواصل هذه النشرة تزويد قرائها بمعلومات مالية واقتصادية آنية ومنتظمة من خلال مقالة «أحدث التطورات الاقتصادية» وهي محطة ثابتة تقدم تحليلاً للبيانات المالية والاقتصادية المتوفرة عن الفصل السابق من موعد صدور النشرة.

ويوفّر هذا العدد ملخصاً لاستراتيجية مساعدة لبنان، كما يتضمن تحليلاً للإنفاق الاجتماعي في لبنان والاصلاحات المطلوبة لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعية، بالإضافة إلى لمحة عن أحدث الأخبار والنشاطات.

وإذ نستقبل عاماً جديداً، يتمنى فريق النشرة للقراء والشركاء في التنمية وزملائنا اللبنانيين سنة جديدة زاهرة ملؤها النوام والسلام.

العمل معاً للانتقال بلبنان من الإعمار الى التنمية

شلل في السياسات وضعف البنى المؤسسية في القطاعين العام والخاص وارتفاع مستويات الفساد وعدم إصلاح الخدمة المدنية والإدارة وتجديد شباب هيئات الرقابة. وثمة تخوّف من أن تكون الإصلاحات المالية والبنوية والقطاعية غير مستدامة.

■ المساعدة المالية التي يقدمها البنك الدولي

تقترح استراتيجية المساعدة عدة سيناريوهات تتراوح تقديماتها بين ١٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار أميركي. وكلما قوي إلزام لبنان بالإصلاحات البنوية الرئيسية وتنفيذها كلما تزايد حجم الإقراض والقدرة على الحصول بسرعة على التسليف التنموي المدروس.

يخضع التسليف في سيناريوهات الحدّ الاوسط والحدّ الأقصى لمبادئ (أ) القيام بإصلاحات أولية، (ب) الإعراب في وقت التفاوض عن الاستعداد للتنفيذ، (ج) إستراتيجيات متّفق عليها مع البنك الدولي، (د) أثر إجتماعي واضح و/أو دعم لمساعي التعديل المالي.

وفي سيناريو الحدّ الاوسط يكون إرتباط البنك مقتصرًا على الاستثمار والتسليف، أما في سيناريو الحدّ الأقصى فينبغي التقيّد بمتطلبات المؤشرات المالية (الميزانية+ الخزينة) والمديونية.

غير أنّ عدم القدرة على تلبية هذه المؤشرات يدلّ على وجود إرادة/ قدرة سياسية محدودة على القيام بإصلاحات مالية وبنوية، وبالتالي تزايد احتمال وقوع أزمة مالية واقتصادية. وفي سيناريو الحدّ الأدنى هذا، يصبح دعم البنك للإصلاحات البنوية لا لزوم له وبدون مبرّر.

■ الأركان الثلاثة لاستراتيجية مساعدة لبنان

الركن الأول: إدارة الشؤون والإدارة الاقتصادية ودعم النمو.

يرمي هذا الركن الى دعم الهدف المركزي لاستراتيجية المساعدة المتمثل بمعالجة القصور الكامن في إدارة الشؤون وإدارة المال العام من حيث الشفافية والمساءلة والإعلام وبناء القدرات.

ومن الأهداف الواضحة لتحسين الإدارة المالية المؤسسات التي تملكها الدولة. فهذه الكيانات لها تأثير قوي على الحسابات

في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ وافق مجلس الإدارة في البنك الدولي على استراتيجية مساعدة لبنان (Country Assistance Strategy- CAS) ومدّتها أربع سنوات. والغرض من هذه الاستراتيجية المساعدة في بناء مؤسسات فعّالة ومسؤولة تقوم بدعم إنتقال لبنان من الحلل الراهن في الاقتصاد الكلي الى الاستقرار المالي، وفي الوقت نفسه معالجة المضاعفات الاجتماعية والبيئية التي قد تنشأ من هذا الانتقال. ويتناول المقال بالتفصيل تحليل البنك الدولي للوضع الراهن والنظرة للمستقبل كما رسمتها على استراتيجية مساعدة لبنان.

■ إرث الحرب الأهلية

كان الإغتيال المروّع لرئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري (شباط/ فبراير ٢٠٠٥) حادثاً فظيماً بالنسبة للبنان. فقد جاء تنويجاً لثلاثين سنة من الحرب الأهلية ومحاولات لبناء الدولة وإعادة إعمار البلد في جوّ سياسي مشحون بالنزاعات. وخلال هذه الفترة، كانت لمرونة الشعب اللبناني وحياته الواسعة ورغبة المستثمرين في العودة إليه مثار إعجاب. ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى ما يملكه البلد من قوى عاملة تتمتع بالموهبة والحسّ البرغماتي والى الموقع الجغرافي المؤاتي ووجود قطاع مالي عصري قادر على اجتذاب الاستثمار الأجنبي الكبير.

■ الإدارة الرسمية والضعف في إدارة الشؤون

كان سوء الإدارة الرسمية سبباً في تراكم الدين العام بشكل هائل وتباطؤ الاقتصاد والنمو وضعف المؤسسات الرسمية وتأخير الإصلاحات البنوية. واليوم يواجه لبنان ما يلي: (أ) تشوّهات حادة في الاقتصاد الكلي حيث تبلغ نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ١٧١ بالمائة، (ب) نموّ محدود يخلق وظائف محدودة، ويتسبّب بالتالي في ارتفاع معدلات الفقر وفي الهجرة، و(ج) بنى تحتية وخدمات قاصرة (الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي)، مما يخفّف من قدرة البلد على المنافسة ويؤدي الى ترديّ موارد البيئة والطبيعية.

ورغم أنّ لبنان نجح في الحفاظ على السلام والاستقرار (وهذا ليس بالإنجاز الصغير بعد ١٥ سنة من الحرب)، أثبتت بنية إدارة الشؤون في لبنان أنها عاجزة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام. فنضارب الصلاحيات والمسؤوليات والزبائنية والمساءلة المنقوصة والشفافية المحدودة أدّت غالباً الى

الاستراتيجية الى النظر في كيفية حماية الانفاق الاجتماعي العام (الصحة والتعليم) عند إجراء التعديلات والتوحيد المالي. ومن شأن دراسة تقوم بها حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرية الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أن تلقي ضوءاً على وضع الفقراء وتشكل الأساس لوضع تقييم حول الفقر.

وعدا عن شبكات الأمان، فإن لبنان بحاجة الى متابعة تطوير رأس المال البشري الذي يمكن أن يشكل أفضل مورد إذا ما استغل على أكمل وجه. ويستدعي هذا إجراء إصلاحات في قطاعي الصحة والتعليم لتحقيق نتائج أفضل. فثمة حاجة في قطاع الصحة الى تركيز الجهود الحكومية على بعض الأهداف الصحية مثل إحتواء التكاليف الاجمالية للرعاية الصحية وتحسين الحماية المالية للأسر وتعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية وإصلاح نظام الصيدلة وخاصة تحديد سعر الدواء. وثمة مسألة أخرى تتمثل في توحيد مختلف صناديق التأمين الصحي العام لتوفير تغطية أوسع وأفضل للفقراء.

وفي حقل التعليم، ثمة حاجة الى بناء قدرات تطوير السياسة التعليمية والاتفاق على استراتيجية تشمل القطاع بأسره وترمي الى اعتماد أساليب في إدارة الشؤون وبنى مؤسسية تستطيع إدارة القطاع بصورة مناسبة وفعالة وتعطي نتائج نوعية وتعالج الفروقات التربوية بين المناطق.

ومن شأن هذا الركن دعم نشاطات البنك الدولي في الإقراض وتقديم المشورة التي ترمي الى التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز شبكات الأمان القائمة. ومن العمليات الجديدة التي يمكن تطبيقها التوسع في برامج تطوير المجتمعات المحلية أو البلدية، ووضع مشروع للمساعدة الفنية الصحية يهتم بترشيد الانفاق الصحي مثل الانفاق على البنود المرتفعة الكلفة مثل فاتورة الدواء، وتوفير حماية مالية أكبر للمرضى الفقراء، واستخدام الرعاية الصحية الأولية بشكل أكبر وأفضل، ووضع مشروع للمساعدة الفنية في إصلاح نظام معاشات التقاعد. وتتطوي المساعدة الفنية على برنامج للهبات الصغيرة يشمل المنظمات غير الحكومية وهبة في مجال الإيدز.

ويتعين على تشخيص البنك أن ينصبّ على دعم (أ) إستراتيجية لإصلاح نظام معاشات التقاعد؛ (ب) تقييم الفقر؛ (ج) تقييم سوق العمل والنوع الاجتماعي؛ (د) برنامج يمتدّ على عدة سنوات يرمي الى وضع «استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية».

الركن الثالث: إدارة الموارد الطبيعية والبيئية

من شأن هذا الركن أن يساهم في نتائج استراتيجية مساعدة لبنان من حيث تحسين إدارة المياه وإدارة استخدام الأراضي وضبط تلوث الهواء. ومن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية تغيير مسار

الحكومية. بعضها في شكل نزيه رئيسي يحلّ بالميزانية (أبرز مثال على ذلك هو مؤسسة كهرباء لبنان التي كلفت لبنان في ٢٠٠٤ خمس العجز المالي الاجمالي) وبعضها الآخر في شكل إيرادات إضافية هامة (شركات الهاتف، مثلاً، التي سددت في ٢٠٠٤ نصف العجز تقريباً). والنشاطات المالية لمعظم هذه الكيانات لا تتسم بالشفافية إذ إنها غير مسؤولة تجاه الحكومة أو مجلس النواب أو أمام الناس.

أما بالنسبة لنظام معاشات التقاعد، فإن البرامج الحالية للعاملين في الخدمة المدنية وفي الخدمة العسكرية، وتعويضات نهاية الخدمة للعامل المتقاعدين مع الدولة (هذه الفئة الأخيرة خاضعة لإشراف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) غير قابلة للاستمرار الى ما لا نهاية.

وتقترح استراتيجية المساعدة أن تكون خدمات التسليف والمشورة في خدمة تحقيق الأهداف الواردة أعلاه، بحيث تشمل عمليات التسليف تقديم المساعدات الاستثمارية/ الفنية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء، وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة من الدولة، والقدرات الإحصائية، والانفاق العام، وأنظمة المعلومات، وإصلاح نظام معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي، وتحديث دور الأجهزة الرقابية، بينما يتركز إهتمام المساعدة الفنية على إدارة الدين وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وقدرات التقييم لدى القطاع المالي.

علاوة على ذلك، يستمرّ البنك في تقديم الخدمات التشخيصية، وبعضها جارٍ حالياً، مثل مراجعة الانفاق العام وتقييم المسألة المالية في البلد.

الركن الثاني: تنمية رأس المال البشري والتخفيف من وطأة الفقر الناتج من الانتقال.

يدعم هذا الركن نتائج استراتيجية المساعدة لجهة خفض مستويات الفقر وتعزيز فعالية برنامج الحماية الاجتماعية وترشيد الانفاق الصحي وتحسين الإهتمام بالفقراء ورفع مستوى التعليم.

وتدلّ التجربة الدولية المعاصرة على أنّ فترات التقلبات الاقتصادية لها تأثير عميق على النسيج الاجتماعي للبلدان النامية. ولمنع وقوع هذا الشيء، يحتاج لبنان قبل كل شيء الى وضع استراتيجية شاملة «للحماية الاجتماعية» تشارك فيها مختلف قطاعات المجتمع، على أن تشمل استراتيجية القطاع الاجتماعي وشبكات الأمان العناصر التالية: (أ) إصلاح برنامج تعويضات نهاية الخدمة وصناديق معاشات التقاعد الخاصة بالعاملين في الخدمة المدنية والخدمة العسكرية؛ (ب) توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية والتأكد من أنها أجدى وأفضل وتوجهاً؛ (ج) زيادة مرونة سوق العمل؛ (د) تقييم آثار البرامج الاجتماعية من خلال مقارنة تقوم على تحليل آثار الفقر والآثار الاجتماعية. كذلك، تحتاج

وتشمل نشاطات البنك في ظلّ هذا الركن الخدمات الاستشارية وخدمات التسليف. وتضمّ عمليات التسليف برنامجاً متكاملًا لإدارة المياه والبيئة في حوضيّين: البقاع والليطاني. ومن شأن وهذا البرنامج (أ) وضع آلية للإدارة البيئية، بما في ذلك تخفيف التلوّث في الحوض الأعلى لنهر الليطاني، و(ب) إنشاء بنى تحتية للمياه والصرف الصحي والرّي وتصريف المياه من أجل تحسين فعالية استخدام المياه وزيادة الإنتاجية، و(ج) حماية التنوّع البيئي والتراث الوطني، و(د) تنفيذ خطط استخدام الأراضي الخاصة بهذا الحوض، و(هـ) بناء قدرات المسؤولين المحليين وزيادة التوعية العامة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد المائية. ويتمّ هذا البرنامج البيئي إنشاء مشروع للمياه والصرف الصحي في المدن في عدة مناطق من لبنان وفقاً للأولويات الوطنية.

في هذا الإطّاء، يمكن العامل على إعداد دراسات وأوراق منها تحليل للبيئة يركّز بالدرجة الأولى على نوعية المياه وإدارة السواحل والتقيّد بالشروط البيئية وتطبيقها. كما قد تشمل هذه الأوراق وضع حلول ناجحة تعتمد تحليل الكلفة-والعائد المرتبطين بتخفيف الأثر السلبي على الانتاجية والصحة.

هذه الحاجات وتمكين لبنان من التحرك والانتقال الى أنماط ذات استخدام أكثر إستدامة. والمورد الذي يحتاج الى إدارة أفضل من غيره هو قطاع المياه. وهذا يستدعي وجود مقاربة أكثر تكاملاً تتصدّى للموازنة بين المطالب المتنافسة لجميع مستخدمي المياه (الزراعة المروية، إمداد المدن بالمياه والصناعة وقطاع الترفيه، ومصائد الأسماك والأنظمة البيئية)، إضافة الى العوامل التي تؤثر في نوعية المياه (التلوّث الصناعي، الصرف الصحي في المدن، النفايات الصلبة في المدن، مشاريع التطوير الجديدة والتلوّث الصناعي). تركّز هذه المقاربة على الحصول على أقصى المكاسب من المياه المستخرجة وضمان الحد الأدنى من التردّي في نوعية المياه في الأنهار ومناطق الساحل والطبقات الجوفية المائية.

كذلك، يكمن التحدي الرئيسي في وضع استراتيجية شاملة ومستدامة للنفايات الصلبة، تكون إستراتيجية مقبولة من المجتمع اللبناني ومرتبطة بسياسة مناسبة وإطار مؤسسي ومالي مناسب. وليس من الوارد إعطاء تسليفات من البنك في هذا المجال في حال عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم تحظى بتأييد واسع.

مساهمون آخرون من مجموعة البنك الدولي

مؤسسة التمويل الدولية

كان لبنان بشكل خاص واحداً من أكثر بلدان المنطقة تلقياً للقروض من مؤسسة التمويل الدولية. ولكن، في السنوات الأخيرة، ونظراً لوضع الاقتصاد الكلي في البلاد، إعتدت مؤسسة التمويل الدولية أسلوب الانتقائية في استثماراتها، وركزت جهودها على إدارة محفظة استثماراتها في لبنان. وخلال فترة تطبيق استراتيجية المساعدة القطرية للبنان، سينصبّ إهتمام المؤسسة على ثلاثة أهداف رئيسية: (أ) تعزيز المناخ الملائم للقطاع الخاص، و(ب) إصلاح المؤسسات المملوكة من الدولة واعتماد التخصصية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، و(ج) دعم إستثمارات القطاع الخاص. وفي المستقبل القريب، سينصبّ الإهتمام الرئيسي لمؤسسة التمويل الدولية على تعزيز المناخ الإستثماري للقطاع الخاص في لبنان. وقد وصلت نشرة البنك الدولي بعنوان «مزاولة الأعمال ٢٠٠٦»، في تسليط الضوء على عدد من العقبات. وتضع المؤشرات لبنان في نهاية لائحة الاقتصادات الاقليمية من حيث كلفة البدء بمزاولة عمل جديد ومن حيث عدد الأيام المطلوبة وعدد الموافقات المطلوبة. وثمة تأخير كبير في الوقت المطلوب لتنفيذ عقد من العقود، مما يؤثر بدوره، وبصورة سلبية، في نمو الاقتصاد والتوظيف، حيث لا تتمكن مؤسسات الأعمال من التوسع والعمل بهمة ونشاط.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

بوسع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دعم أجندة القطاع الخاص بشأن التنمية في لبنان، خاصة في تطوير البنى التحتية واجتذاب الاستثمارات والمحافظة عليها، ووصول الشركات والمصارف اللبنانية الى الأسواق الدولية للرساميل، ودعم المستثمرين اللبنانيين العاملين في الخارج. وفي هذه اللحظة الحرجة من مسيرة التنمية الاقتصادية والسياسية في لبنان، يمكن للضمانات التي تقدّمها الوكالة من خلال التخفيف فعلياً من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمارات الخاصة، أن تلعب دوراً بارزاً في توفير الارتياح للمستثمر الأجنبي الذي ربما تزايدت مخاوفه في الأشهر الأخيرة. ولطالما لعب المستثمر اللبناني والمصارف اللبنانية دوراً إقليمياً بارزاً في الشرق الأوسط وإفريقيا. وبخلاف زملائهم في معظم البلدان النامية، لا يستطيع المستثمرون اللبنانيون الاعتماد على خطط وطنية تدعمهم في مشاريعهم الخارجية. وهنا تستطيع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سدّ هذه الثغرة وزيادة الامكانيات التي تمكّن الشركات اللبنانية من الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، سواء من الأسواق الداخلية أم الخارجية. زد على ذلك، إنّ وجود مستثمرين مدعومين من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من شأنه زيادة قيمة المشاريع وخفض معدلات الفوائد على القروض المحلية والخارجية.

■ خيارات هامة على الطريق

الرشيدة للشؤون في عدد قليل من المؤسسات الرسمية الحساسة، والتخفيف من وطأة الفقر الناتج من التحوّل. ولكن الأمر يستدعي أيضاً، وضع استراتيجية للمدى الأبعد ترمي الى إصلاح المؤسسات العامة والقيام بعمليات تؤدي الى تمكين القطاع العام بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنمية الرأسمال البشري تنمية رفيعة المستوى، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة حسنة، وخلق مناخ استثماري يؤدي الى نمو الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة.

ومن جانبه، يقف البنك الدولي، بالشراكة مع جهات مانحة وهيئات تنموية أخرى على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في عدد من المجالات المذكورة أعلاه خلال السنوات الأربع القادمة. وإقراراً بالحاجة الى المساعدة الخارجية، بذلت جهود دولية منسقة لحشد المساعدة للبنان. إنّ هذه فرصة نادرة أمام الحكومة للإنطلاق من هذا الدعم والالتزام الجدّي بإجراء الإصلاحات واتخاذ خطوات ملموسة باتجاه تنفيذ برنامج للنهوض والنمو.

يستطيع لبنان أن «يتدبّر أمره» في معالجة الأزمات، ولكنه يخسر موقعه يوماً بعد يوم ويواجه احتمال حدوث أزمة إقتصادية حادة. بالمقابل، بوسع لبنان وضع وتنفيذ خطة إنتقالية لإنشاء مؤسسات رسمية محترمة وتحقيق نمو مستدام. إنّ وضع لبنان من جديد على طريق النمو المستدام والاستقرار يستدعي قيام حوار وطني واسع بين جميع أطراف الحكم من أجل وضع خطة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن يكون الإنطباع حيال خطة كهذه على أنها موثوقة وعادلة وتعالج موضوع التحوّل في مدي قريب الى الاستقرار في الاقتصاد الكلي، إضافة الى كونها تضع الأسس لخلق فرص العمل والنمو على المدى البعيد. وتشمل الفترة الانتقالية تطبيق سياسة مالية حازمة بطريقة منصفة اجتماعياً، وإصلاح أو تخصيص المؤسسات المملوكة من الدولة والمنافع العامة بطريقة شفافة ومنتجة، وخفض كتلة الدين بالتفاهم مع الممولين المحليين والدوليين، واستعادة مستويات الحد الأدنى المقبولة من الإدارة

التطورات الاقتصادية في الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٥

أنه يجب عدم اعتبار هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي أمراً مؤقتاً لا مفر منه، بل بالأحرى ظاهرة من ظواهر قدرة الاقتصاد اللبناني على النمو، بمعنى أنها قدرة ضعيفة ومتقلبة.

إن تحقيق التقدم وإنعاش برنامج النمو أمر يمكنه أن يستفيد من التأمل بعمق في عدد من قضايا السياسة البنوية. فهذا أمر يمكنه أن يتضمن، بنوع خاص، العناصر التالية: (١) فصل تدريجي بين أدوات السياسة النقدية وأدوات سياسة المالية العامة، مع القيام بتشجيع مصارف الاستثمار ومصادر التمويل غير المصرفي؛ (٢) التوفيق بين ركيزة سعر الصرف وأنماط التبادل التجاري؛ (٣) مواصلة التحرير التجاري وتسهيل العمليات التجارية؛ (٤) الموازنة بين الضرائب والمساهمات الاجتماعية المتلقاة على مختلف أنواع الاستثمار ومختلف عوامل الإنتاج؛ (٥) تشجيع المنافسة على الصعيد الداخلي وتخفيف الحواجز الإدارية المعيقة للاستثمار؛ (٦) تحقيق تلاحم أفضل بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة من الزاويتين القطاعية والجغرافية.

وتوجز الأقسام الأخرى من هذا التقرير التطورات الأخيرة التي حدثت خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥، وذلك في القطاع الحقيقي والقطاع المالي والحسابات العامة وميزان المدفوعات.

■ تطورات القطاع الحقيقي

من المؤسف أن عدم توفر إحصاءات اقتصادية مستكملة يعيق تتبع النشاط الاقتصادي بشكل دقيق. فالحسابات القومية والحسابات الخارجية لا تزال غير متوفرة، كما أن لا وجود لمعلومات حديثة العهد عن ظروف معيشة الأسر، أو عن الأجور أو البطالة. إن الجهود التي بذلتها مؤخرا الحكومة اللبنانية لتطوير المعلومات الكمية، خصوصا بشأن الحسابات القومية (للفترة الممتدة بين سنتي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢) وظروف معيشة الأسر (لسنة ٢٠٠٤) والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (على أساس فصلي) هي جهود جديرة بالترحيب لكنها غير كافية^١. ولا بد للحكومة من متابعة جهودها كي تتوصل، على نط دائم، إلى إنتاج ونشر إحصاءات موثوقة في هذه الميادين بوصفها أحد العناصر الأساسية للحكم السليم.

١ في سنة ٢٠٠٤، كان لبنان، بين مئة وسبعة عشر بلدا يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة، في المرتبة التاسعة بعد المئة في قائمة البنك الدولي فيما يتعلق بالتغطية الإحصائية (الجودة، والطابع الدوري، وإتاحة البيانات الإحصائية).

استمر الوضع المالي في الانتعاش خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٠٥، إثر الاضطراب السياسي الشديد أثناء الأشهر الأولى من السنة. وبحلول شهر آب/أغسطس كانت الودائع المصرفية قد عادت إلى المستوى الذي كانت عليه في كانون الثاني/يناير، وذلك نتيجة العودة إلى وضع يتصف بدخول رساميل أجنبية وتحويلات صافية بشكل مستمر منذ أيار/مايو. وقد عزز هذا الانتعاش الشعور السائد بأن في استطاعة النظام المالي اللبناني أن يجابه أية صدمة، خصوصا بعد أن نجح في تجنب أزمة ثقة واسعة النطاق إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

غير أن التحديات المطروحة تبقى ضخمة على الصعيد المالي كما على الصعيد المالية العامة. فالدين يزداد دون توقف، وبالتالي يزداد معه تعرض القطاع المالي للأخطار. وما لم تتخذ خطوات حاسمة لتوجيه الدين العام في اتجاه معاكس، فمخاطر الاضطرابات المالية مرشحة للازدياد. والواقع أن التجربة السابقة في مختلف أنحاء العالم تبين بشكل منتظم أن الأسواق الخاصة لا يمكنها أن تستمر دون توقف في التكيف مع ارتفاع نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي. وحتى أكثر المستثمرين وفاء يمكنهم في النهاية أن يفقدوا ثقتهم بقدرة الحكومة على تسديد التزاماتها، كما أنه من الممكن عندئذ أن تنشب أزمة حادة لها آثار سلبية شديدة الوقع في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن هذه الأوضاع بالذات تقتضي إجراء إصلاحات فورية وجريئة لخفض العجز في المالية العامة وفي كتلة الدين. أما نجاح التصحيح في المالية العامة فيتوقف، بدوره، على إمكانية توزيع عبء الدين بشكل عادل عبر مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن ثم دعم هذا التصحيح بإصلاحات تعالج الاختلالات في جذورها، أي بتحسين استخدام الموارد العامة.

وما يبرز الضعف البنوي الذي يتصف به الاقتصاد الحقيقي في مواجهة الصدمات النقدية والصدمات الأخرى الناجمة عن الثقة ثلاثة أحداث شهدها لبنان مؤخرا. فالمرجح حاليا هو أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٥ سيكون، إلى حد كبير، أدنى مما كان عليه في سنة ٢٠٠٤، حينما بلغ حوالي ٦ بالمئة بالقيمة الحقيقية. ومن الطبيعي أن تكون الحركة السياحية والاستثمارات قد تأثرت بالاضطرابات السياسية والأمنية، ولكن يبدو أن هذا الأثر قد طال أيضا الاستهلاك الخاص وتصدير البضائع. وقد يعود ذلك إلى ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني، وإلى تأثير الأوضاع النقدية إلى حد كبير في طلب القطاع الخاص. والواقع

حد بهبوط الطلب، لأن التجار اللبنانيين يستطيعون (نظرا للمنافسة المحلية المحدودة) تكيف أسعار التجزئة التي يطبقونها.

إن تباطؤ النشاط الاقتصادي يعبر، بصورة أخص، عن هبوط الطلب الخاص (نظرا لخصته في الطلب الإجمالي، بما في ذلك الحركة السياحية)، ولكن لا يبدو أنه كان للإنفاق الحكومي دور هام معاكس للدورة الاقتصادية. فأرقام ميزانية الدولة التي تنشرها وزارة المالية لا تتيح تقديرا دقيقا لمدى قيام الحكومة المركزية بدعم الاقتصاد بواسطة مشترياتها من السلع والخدمات المحلية. ومع ذلك، تشير هذه الأرقام إلى أن النفقات الحكومية، باستثناء التحويلات، والسلف، وحيازات الأراضي، وخدمة الدين، قد سجلت نموا طفيفا خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥ (- ٥,٧ بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤). وهذا أمر إيجابي نظرا لحاجة لبنان الماسة إلى تصحيح أوضاع المالية العامة. لكن الأمر يختلف عندما يبدو أن هذا الضغط في الإنفاق لا يعود فقط إلى هبوط نفقات الاستثمار العام (- ٣٩ بالمئة، باستثناء حيازات الأراضي). والواقع أن تراجع نفقات الاستثمار العام، وهي أساسا متدنية جدا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد يعني أن لبنان قد بلغ، بكل بساطة، نقطة أصبحت فيها كتلة البنية التحتية العامة غير قابلة للاستمرار، مما يعني أنها تقوض إمكانات النمو.

ومن المدهش بالأحرى الهبوط الشديد في نمو صادرات البضائع، بالرغم من استمرار الطلب من جانب بلدان عديدة تستورد من لبنان، خصوصا بلدان الخليج. فقد ارتفعت قيمة صادرات البضائع بنسبة ٣,٣ بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥ (مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤)، غير أنه يرجح هبوطها من حيث الحجم. والملاحظ أن هذه الأرقام تتباين إلى حد كبير مع أرقام السنوات السابقة (سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بنوع خاص) حين كانت الصادرات تنمو بمعدل سنوي وسطي يتجاوز ٢٠ بالمئة. ومع أن فهم هذا التطور يتطلب تعمقا في التحليل، فالوقائع تبين بوضوح مدى تأثير الصادرات بمختلف أنواع الصدمات. وهذا يشير، بالتالي، إلى أن وضع لبنان التنافسي ليس قويا بما فيه الكفاية مقارنة بالأسواق الخارجية النشطة.

■ تطورات المالية العامة

تراجع العجز في المالية بنسبة ٧,٤ بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥. فقد انخفض العجز الإجمالي من ١,٤ مليار دولار أميركي (د.أ.) خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٤ إلى ١,٣ مليار د.أ. خلال الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٥. وهذا ناجم عن هبوط

يبدو أن تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي حدث في النصف الأول من سنة ٢٠٠٥ قد استمر خلال الفصل الثالث من السنة. وتدل معظم المؤشرات غير المباشرة على هذا التباطؤ خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥، مقارنة بالفترة ذاتها من السنة السابقة. وفي حين ارتفعت قيمة الشيكات المتقاسة بمعدل ٩,٦ بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٤، نجد أن ارتفاعها لم يتجاوز ٢,٣ بالمئة خلال الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٥، مما يعبر عن تباطؤ شديد في نمو المعاملات الاقتصادية. ومما أسهم في هذا التباطؤ العام للنشاط الاقتصادي انخفاض عدد الزائرين (كما يقاس بعدد القادمين والخارجين من مطار بيروت الدولي، أي - ٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٤ مقابل + ٢١,٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٤)، وانخفاض النشاط في قطاع البناء (+ ٣ بالمئة في تسليمات الإسمنت في سنة ٢٠٠٥ مقابل + ٦,٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٤؛ و- ١٠,٦ بالمئة في عدد رخص البناء في سنة ٢٠٠٥ مقابل + ٤,٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٤). ويبدو أيضا أن للأوضاع النقدية دورها (راجع القسم المالي أدناه)، إذ سجلت الودائع نموا إيجابيا مرتبطا إلى حد كبير بنمو المعاملات الاقتصادية. أما المؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان^٢ فيشير إلى نمو بمعدل ٢ بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤. والواقع أن الإحصاءات نفسها قد أظهرت في سنة ٢٠٠٤ نموا بمعدل ٩,٦ بالمئة.

إن الهبوط المسجل في أسعار الاستهلاك يميل إلى تأكيد الهبوط في الطلب، وذلك تجاه: (١) استمرار الارتفاع في التضخم نتيجة الاستيراد؛ (٢) احتمال عدم وجود أثر إيجابي من جهة العرض يستطيع الضغط على تكاليف الإنتاج بإتجاه الهبوط. فقد أبلغت مديرية الإحصاء المركزي عن هبوط بمعدل ٠,٦ بالمئة في مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤. وفي تلك الأثناء، ارتفعت أسعار الاستيراد بنسبة ١٠,٩ بالمئة (المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استنادا إلى أرقام وزارة الاقتصاد والتجارة). وللهولة الأولى، قد يدل ذلك على هبوط هام في أسعار السلع المحلية المباعة في لبنان، وبالتالي في متوسط تكلفة اليد العاملة أو رأس المال. ومن الممكن لتباين المنهجيات المستخدمة في احتساب تلك المؤشرات المختلفة أن يؤدي إلى زيادة التقلبات المستحثة في أسعار السلع المحلية. ولكن، من الممكن أيضا أن هوامش الربح التجاري قد تأثرت إلى أقصى

^٢ المؤشر العام للنشاط الاقتصادي لمصرف لبنان هو مجموعة خطية من المؤشرات التالية: مستوردات البترول، وإنتاج الكهرباء، وقيمة الشيكات المصرفية المتقاسة مخفضة بمؤشر أسعار الاستهلاك، وتسلميات الإسمنت، وعدد المسافرين الأجانب ومجموع البضائع المستوردة والمصدرة مخفضة بمؤشر أسعار الاستهلاك، والكتلة النقدية (٣م) مخفضة بمؤشر أسعار الاستهلاك.

آخر المستجدات في لبنان

لتمويل خدمة ديونها وتغطية خسائرها وشراء الوقود. ويمثل هذا المبلغ ١٣ بالمئة من النفقات العامة غير نفقات الدين، كما يعادل تقريبا الميزانية التي تخصصها الحكومة لوزارة التربية.

تباطأ نمو الدين العام نتيجة هبوط العجز في المالية العامة. ففي الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ارتفع الدين العام بمبلغ ١,٩٧ مليار د.أ. ليبلغ مجموعه ٣٦,٨ مليار د.أ.، أي حوالي ١٦٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب لسنة ٢٠٠٤. وفي الأشهر الإثني عشر الأخيرة، بلغت حاجات الحكومة إلى التمويل (مقاسة بمجموع مبالغ العجز الشهرية) ١,٩ مليار د.أ.

ارتفعت حصة المصارف التجارية والمصرف المركزي من الدين العام. فقد بلغت حيازة المصرف المركزي من الدين العام الإجمالي ٢٦ بالمئة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مقابل ٢٥ بالمئة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بعد أن بلغت ٣٠ بالمئة في شهر أيار/مايو. وارتفعت حيازة المصارف التجارية من الدين العام حتى ٤٧ بالمئة، مقابل ٤٦ بالمئة في الفترة ذاتها من السنة السابقة. أما باقي الدين العام، وحصته ٢٧ بالمئة فتحوز معظمه صناديق عامة وحكومات أجنبية ومؤسسات متعددة الأطراف.

وحدث أيضا تغيير في هيكلية الدين من حيث العملات. ففي الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ارتفعت حصة الدين العام المحرر بعملات أجنبية من ٤٨ بالمئة حتى ٤٩,٥ بالمئة. وفي شهر شباط/فبراير، بلغت حصة الدين المحرر بعملات أجنبية ذروة قدرها ٥٣ بالمئة، نتيجة قيام المصارف التجارية بحسم مبالغ ضخمة من سندات الخزينة المحررة بالليرة اللبنانية بهدف تحويل ودائع من الليرة إلى الدولار.

■ الحسابات الخارجية

استفاد لبنان، خلال الفصل الثالث من سنة ٢٠٠٥، من مبالغ ضخمة صافية من الرساميل الوافدة وتحويلات العاملين في الخارج، مما أدى بشكل كاف إلى تمويل عجز الميزان التجاري. ويرجح أن هذه الأموال الوافدة ناجمة عن الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية. وارتفاع كهذا يشجع تقليديا طلب بلدان الخليج على السلع (الصادرات) والخدمات (السياحة والصحة والتعليم) والأصول (العقارات) اللبنانية. والأرجح أيضا أن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى تحويلات بمبالغ أكبر من جانب اللبنانيين العاملين في بلدان الخليج.

وعادت مؤخرا إلى لبنان مبالغ صافية من الرساميل الوافدة وتحويلات العاملين في الخارج، وأدت إلى إعادة تكوين صافي الأصول الخارجية كما كانت قبل الأزمة السياسية. فقد بلغ صافي الرساميل الوافدة وتحويلات العاملين في الخارج ٥,٥ مليار د.أ. في الأشهر التسعة

بنسبة ٤,٤ بالمئة في مجموع النفقات، لأسباب أهمها هبوط خدمة الدين بنسبة ١٧ بالمئة.

حسابات المالية العامة للأشهر التسعة الأولى (بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٣,٥٩٣	٣,٧١١	٣,٢٥٢	مجموع الإيرادات
٣,٣٩٣	٣,٥٠٢	٣,٠٢٥	إيرادات الموازنة
٢,٤٢٧	٢,٥٥٨	٢,١٩٣	الإيرادات الضريبية
٨١٩	٨٢٣	٦٣٢	ضريبة القيمة المضافة
٦٣٢	٨٠٧	٧٩٥	رسوم جمركية وضرائب غير مباشرة
٩٦٦	٩٤٤	٨٣١	إيرادات غير ضريبية
٦٥		٨٦	إيرادات الخزينة
٤,٨٧٢	٥,٠٩٣	٥,١٨١	مجموع المدفوعات
٢,١٣٧	٢,١٤٩	١,٩٩٦	النفقات الأولية
١,٥٦٢	١,٨٨٨	٢,٢٥٧	خدمة الدين
٦٦٠	١,١٠٨	١,٤٦١	بالليرة اللبنانية
٩٠٢	٧٨٠	٧٩٦	بالعملات الأجنبية
١,١٧٣	١,٠٥٦	٩٢٨	مدفوعات الخزينة
١,٢٧٩-	١,٣٨٢-	١,٩٢٩-	الفائض/العجز
٢٨٣	٥٠٦	٣٢٨	الفائض الأولي

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استنادا إلى أرقام وزارة المالية.

هبطت الإيرادات الحكومية بنسبة ٣,٢ بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥. والواقع أن ارتفاعا بسيطا في جباية الضرائب خلال الفصل الثالث من سنة ٢٠٠٥ (+) بالمئة مقارنة بالفصل الثالث من سنة ٢٠٠٤) قد ساعد على ضبط الهبوط الإجمالي في الإيرادات الضريبية خلال سنة ٢٠٠٥، الناجم عن تباطؤ النشاط الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، اضطرت الخزينة، بسبب استمرار أسعار النفط، إلى تخفيض الضرائب غير المباشرة على البترول (بمقدار ١٣٧ مليون د.أ.)، بغية المحافظة على أسعار التجزئة في السوق. ومن جهة أخرى، فإن إيرادات الضرائب المباشرة (على الأرباح والأجور والرواتب ودخل الفوائد والربح الرأسمالية) ومختلف الرسوم الأخرى قد ارتفعت بنسبة ٥,٨ بالمئة، نتيجة التقدم المستمر في إدارة الضرائب وكون سنة ٢٠٠٤ سنة ازدهار اقتصادي (علما بأن بعض الضرائب المباشرة تجبى على مداخيل السنة السابقة).

سجلت النفقات العامة الأولية نموا بنسبة ٣,٣ بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥. فقد هبطت النفقات الإنتاجية بنسبة ٣٨ بالمئة، في حين ارتفعت النفقات الأولية الجارية بنسبة ٩,٤ بالمئة. وقد نجم أكثر من ثلثي هذا الارتفاع عن ازدياد تحويلات الخزينة إلى شركة كهرباء لبنان. وفي الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥، بلغ مجموع تحويلات الخزينة إلى كهرباء لبنان ٤٤١ مليون د.أ. وذلك

في عدد القادمين خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٥ (-) بالمئة). وعلى العكس، نجد أن عدد القادمين خلال الفصل الثالث من سنة ٢٠٠٥ كان، إلى حد كبير، ماثلاً لعدد القادمين في الفصل الثالث من سنة ٢٠٠٤.

■ تطورات القطاع المالي

ازداد العرض النقدي بالمعنى الواسع M٣ بنسبة ١,٥ بالمئة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (+٧٠٠ مليون د.أ.). ويعبر هذا التطور عن فترتين متباينتين: هبوط بنسبة ٢,٧ بالمئة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ونيسان/إبريل ٢٠٠٥، وارتفاع بنسبة ٤,٣ بالمئة بين نيسان/إبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكانت الائتمانات الممنوحة للقطاع العام أهم عامل في ذلك الارتفاع الصافي (+١,٢٧٠ مليون د.أ.)، إذ قام المصرف المركزي بتلبية معظم حاجات التمويل الحكومية خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥. وقيت الائتمانات الممنوحة للقطاع الخاص في حالة ركود خلال الفترة، مما يعبر عن تباطؤ النشاط الاقتصادي. أما صافي الرساميل الوافدة وتحويلات العاملين في الخارج، مع أنها إجمالاً سلبية قليلاً (+٣٠٤ مليون د.أ.) فقد هبطت بين كانون الأول/ديسمبر وأيار/مايو (+١,٦٩٧ مليون د.أ.)، قبل أن تعود إلى الارتفاع بعد ذلك (+١,٣٩٣ مليون د.أ.). وقد أسهم هذا العنصر الأخير بقدر كبير في تقلبات العرض النقدي الملاحظة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

تتجه معدلات الفائدة على الودائع نحو الارتفاع بشكل معتدل. فقد ارتفعت معدلات الفائدة الوسطية على الودائع المحررة بالليرة اللبنانية بمقدار ٢١ نقطة أساس منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهذا ارتفاع يعبر عن ازدياد بمقدار ٤٩ نقطة أساس بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وحزيران/يونيو ٢٠٠٥، وهبوط بمقدار ٢٨ نقطة أساس بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. كذلك ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع المحررة بالدولار الأمريكي بمقدار ٥٣ نقطة أساس منذ نهاية سنة ٢٠٠٤ (وبالتالي، ضاق الفرق بين الفوائد الممنوحة على الودائع بالليرة والودائع الممنوحة بالدولار). وفي أثناء الفترة ذاتها، ارتفعت معدلات الفائدة العالمية بشكل أسرع، وسجل معدل ليبور لشهر واحد ارتفاعاً بمقدار ١٤٤ نقطة أساس منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبالتالي، فإن الفرق بين معدل الفائدة الوسطي على الودائع المحررة بالدولار في لبنان ومعدل ليبور قد تحول من فرق إيجابي بلغ ٨٣ نقطة أساس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى فرق سلبي بلغ ٨ نقاط أساس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولعل هذا التطور يبين أن قدرة القطاع المصرفي اللبناني هي، في المستقبل القريب، محدودة فيما يتعلق بمواصلة تخفيض معدلات الفائدة على الودائع.

الأولى من سنة ٢٠٠٥، مقابل ٥,٨ مليار د.أ. خلال الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤. ومع أن صافي الرساميل الوافدة وتحويلات العاملين في الخارج كانت، في الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٥، أقل مما في الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤ بمقدار ١,١ مليار د.أ.، كانت على مستوى أعلى في الفصل الثالث من سنة ٢٠٠٥، وذلك بمقدار ٨٠٠ مليون د.أ.. وفي خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأيار/مايو ٢٠٠٥، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بمبلغ ١,٦ مليار د.أ.. وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بمقدار ١,٤ مليار د.أ.، مما جعل الانخفاض الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥ يهبط حتى أقل من ٢٠٠ مليون د.أ..

إن الاحتياطي الإجمالي للعملة الأجنبية لدى المصرف المركزي، وهو يشكل عنصراً رئيسياً في الموجودات الخارجية الصافية، قد تراجع بمقدار مليار د.أ. منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ففي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٥، هبط الاحتياطي الإجمالي من ٩,٧ مليار حتى ٧,٦ مليار د.أ.، ثم عاد فارتفع حتى ٨,٥ مليار د.أ. في نهاية أيلول/سبتمبر. غير أن هذه التحركات تعبر جزئياً فحسب عن نطاق تحويلات الودائع إلى الدولار الأمريكي في أثناء الأزمة السياسية. والواقع أن المصارف وافقت على أشكال متنوعة من إعادة تكوين الاحتياطي الإجمالي مقابل أرباح كبيرة وبنوع خاص بواسطة شهادات إيداع محررة بالدولار الأمريكي. وبالمقابل، في خلال عمليات تحويل الودائع مجدداً إلى الليرة اللبنانية استعادت المصارف التجارية قسماً من ودائعها القصيرة الأجل بالعملة الأجنبية لدى المصرف المركزي، الذي اعتاد على الاحتفاظ باحتياطيات إجمالية.

ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة ٣ بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤. ونجم ذلك عن ارتفاع مدفوعات الاستيراد بنسبة ٣ بالمئة، وهي مدفوعات لم تعوض عنها إيرادات التصدير إلا بزيادة قدرها ٣,٣ بالمئة. وقد ارتفعت أسعار النفط بنسبة ١٨,٣ بالمئة، وكان ذلك أهم أسباب ارتفاع مدفوعات الاستيراد. وبالمقابل، نجد أن المستوردات غير النفطية انخفضت بنسبة ٣,٣ بالمئة بالقيمة الاسمية وبنسبة ٦,٨ بالمئة بالقيمة الحقيقية (المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى أرقام وزارة الاقتصاد والتجارة).

ومما فاقم العجز في ميزان تجارة البضائع هبوط مرجح في إيرادات السياحة. فقد انخفض عدد القادمين إلى مطار بيروت الدولي بنسبة ٢,٦ بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٥، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٤. وأهم أسباب هذا الهبوط تراجع كبير

آخر المستجدات في لبنان

هبوطا بنسبة ٢ بالمئة لتبلغ ١٢,٥ بالمئة من موجودات المصارف. أما ودائع المصارف لدى المصرف المركزي (على شكل احتياطي إلزامي وطوعي وشهادات إيداع) فقد ارتفعت بنسبة ١ بالمئة، لتبلغ ٢٩ بالمئة من موجودات المصارف.

ونظرا للارتفاع في دولرة الودائع، ارتفع أيضا تعرض المصارف للمخاطر السيادية بالعملات الأجنبية. ففي خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، انخفضت الودائع المحررة بالليرة اللبنانية بنسبة ١٠ بالمئة. وبالتالي، ارتفع معدل دولرة الودائع من ٧٠ إلى ٧٣ بالمئة خلال الفترة ذاتها، وبلغ ذروته على مستوى ٧٩ بالمئة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي حين أن تعرض المصارف للمخاطر السيادية ازداد في الوقت نفسه (راجع أعلاه) فالأرجح أن تعرض المصارف للمخاطر السيادية بالعملات الأجنبية (الاحتياطي وشهادات الإيداع المحررة بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي) قد ارتفع أيضا.

ارتفعت الفائدة الممنوحة على ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي بشكل أسرع. ومنذ نهاية سنة ٢٠٠٤، ارتفع معدل الفائدة الوسطي المرجح على شهادات الإيداع المحررة بالليرة بمقدار ١٣٧ نقطة أساس، أي من ٩,٥٣ بالمئة حتى ١٠,٩ بالمئة. كذلك ارتفع معدل الفائدة الوسطي المرجح على الودائع بالدولار بمقدار ٣٠٢ نقطة أساس بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أي من ٢,٨٦ بالمئة إلى ٥,٨٨ بالمئة.

إن تعرض القطاع المصرفي لمخاطر الدين العام المجمعة قد سجل ارتفاعا طفيفا فبلغ ٥٣,١ بالمئة من الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مقابل ٥٢,٦ بالمئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وازدادت حيازات المصارف التجارية من سندات الخزينة المحررة بالليرة بنسبة ١٠ بالمئة لتبلغ ١١,٥ بالمئة من موجودات المصارف. وفي خلال الفترة ذاتها، سجلت حيازات المصارف التجارية لسندات الخزينة المحررة بالدولار (يوروبوند)

الميزانية المجمعة للمصارف التجارية (بملايين الدولارات)

أيلول ٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	مليار دولار أمريكي
				الموجودات
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	السيولة الجاهزة
٩,٣	١٠,٣	١١,٦	٢,٥	الاستحقاقات على المصرف المركزي (بالليرة اللبنانية)
١٠,٦	٩,٤	٧,٠	٥,٣	الاستحقاقات على المصرف المركزي (بالنقد الأجنبي)
٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٧	الاستحقاقات على القطاع الخاص (بالليرة اللبنانية)
١٣,٠	١٣,١	١٢,٦	١٢,٥	الاستحقاقات على القطاع الخاص (بالنقد الأجنبي)
٧,٩	٧,٢	٧,٦	١٠,٨	الاستحقاقات على القطاع العام (بالليرة اللبنانية)
٨,٦	٨,٨	٦,٤	٦,٨	الاستحقاقات على القطاع العام (بالنقد الأجنبي)
١١,٩	١١,١	٨,١	٨,٢	الاستحقاقات على غير المقيمين (بالنقد الأجنبي)
١,٥	٢,٥	١,٩	١,٣	موجودات خارجية أخرى (بالنقد الأجنبي)
٢,٣	٢,١	١,٩	١,٩	الموجودات الثابتة (بالليرة اللبنانية)
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	موجودات أخرى (بالليرة اللبنانية)
				المطلوبات
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	السندات
١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٤	ودائع القطاع العام (بالليرة اللبنانية)
١٤,٠	١٥,٥	١٥,٧	١٢,٧	ودائع القطاع الخاص (بالليرة اللبنانية)
٣٢,١	٢٩,٨	٢٥,٣	٢٤,١	ودائع القطاع الخاص (بالنقد الأجنبي)
٠,٧	١,٠	٠,٨	٠,٥	ودائع غير المقيمين (بالليرة اللبنانية)
٨,٢	٨,٦	٦,٩	٥,٦	ودائع غير المقيمين (بالنقد الأجنبي)
٢,٣	٢,٥	١,٦	١,٢	ودائع المصارف الأجنبية
٣,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٣	الرأسمال الأساسي (بالليرة اللبنانية)
١,٢	١,٢	١,٢	١,١	ومنه قروض طويلة الأجل من المصرف المركزي
٦,٣	٥,٥	٥,٢	٤,٦	مطلوبات غير مصنفة (بالليرة اللبنانية)
٦٨,٦	٦٧,٨	٦٠,١	٥٢,٦	مجموع الموجودات = المطلوبات
٦٨,٦	٦٧,٨	٦٠,١	٥٢,٦	مجموع الموجودات
٦٨,٦	٦٧,٨	٦٠,١	٥٢,٦	مجموع المطلوبات

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي، استنادا إلى أرقام مصرف لبنان.

عمليات مجموعة البنك

مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في بعلبك. (٤٣,٥ مليون د.أ.). تشمل الاهداف التنموية الرئيسية للمشروع تحسين حصول سكان المنطقة على إمدادات كافية من المياه وخدمات الصرف الصحي، وإدخال الاصلاحات المناسبة على هذا القطاع، وخاصة تطوير وتعزيز قدرات مصلحة المياه والري في بعلبك - الهرمل، وكذلك مصلحة مياه منطقة البقاع بعد إنشائها، وإشراك القطاع الخاص في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي من خلال مقاول للإدارة يعمل عبر عقد تأجير أو بموجب امتياز، بما يكفل سد حاجات الاستثمار المالي في القطاع على المدى الطويل. وقد وافق مجلس الإدارة على المشروع في حزيران ٢٠٠٢.

مشروع تطوير النقل الحضري. (٦٥ مليون د.أ.). يرمي المشروع إلى توفير إطار مؤسسي أساسي لمدينة بيروت ومنطقة بيروت الكبرى وهو ما تفتقران إليه حالياً ودعم الاستثمار اللازم لزيادة فعالية البنى التحتية الحالية للنقل الحضري.

مشروع تطوير التراث الثقافي والسياحة (٣٠ مليون د.أ.). يقضي المشروع بتمويل نشاطات الحفاظ على المواقع الاثرية والسياحية والاستثمار في تعزيز أوضاعها وإدخال تحسينات على البنى الحضرية المرتبطة بها في أماكن مختارة وتقديم المعونة الفنية لتعزيز قدرات المديرية العامة للآثار بوزارة السياحة وبعض البلديات في الحفاظ على التراث الثقافي وتطوير السياحة

■ مشاريع البنك الدولي للانداء والاعمار قيد التنفيذ

تضم المحفظة الحالية لمشاريع البنك الدولي في لبنان ٧ مشاريع يبلغ مجموع التزامات البنك تجاهها ٣٢١,٨٢ مليون د.أ. تم انفاق ١٠٦,٤٥ مليون د.أ. من اصلها لغاية ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.

مشروع المساعدة الفنية لتعزيز الإيرادات والادارة المالية. (٢٥,٢٥ مليون د.أ.). يسعى المشروع الى دعم جهود الحكومة الرامية الى تعزيز الإيرادات وتحسين الادارة المالية.

مشروع الإنماء التربوي. (٥٦,٦ مليون د.أ.). يهدف هذا المشروع إلى دعم مساعي الحكومة لتعزيز قدرات وزارة التربية كي تتصرف كمدير فعلي لقطاع التعليم وتعيد المصادقية إلى التعليم الرسمي.

المشروع الأول للبنى التحتية البلدية. (٨٠,٠ مليون د.أ.). يهدف هذا المشروع إلى تلبية الأشغال البلدية الملحة بينما يعد العدة لتحمل مسؤولية الخدمات البلدية بصورة تدريجية على المستوى المحلي.

مشروع تنمية المجتمعات المحلية. (٢٠,٠ مليون د.أ.). يرمي هذا المشروع الى رفع مستويات المعيشة في المجتمعات الفقيرة المعنية ورفع مستويات النشاط الاقتصادي في هذه المجتمعات عبر الاستثمار في النشاطات الاجتماعية المتعلقة بالناس العاديين والبنى التحتية وايجاد وظائف جديدة.

الالتزامات والصرف اعتباراً من ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥

اسم المشروع	سنة الموافقة	قيمة القرض	المبالغ المصروفة	تاريخ الإنتهاء
مليون د.أ.				
المساعدة الفنية لتعزيز الإيرادات والإدارة المالية	١٩٩٤	٢٥,٢٥	٢٤,٧٠	كانون الأول ٢٠٠٥
الإنماء التربوي	٢٠٠٠	٥٦,٥٧	١٢,٦٤	كانون الأول ٢٠٠٧
البنى التحتية البلدية - ١	٢٠٠٠	٨٠,٠٠	٥٦,١١	حزيران ٢٠٠٧
تنمية المجتمعات المحلية	٢٠٠١	٢٠,٠٠	١,٦٦	كانون الأول ٢٠٠٦
امدادات المياه والصرف الصحي في بعلبك	٢٠٠٢	٤٣,٥٠	٢,٧١	كانون الأول ٢٠٠٧
تطوير النقل الحضري	٢٠٠٢	٦٥,٠٠	٣,٧٧	حزيران ٢٠٠٩
تطوير التراث الثقافي والسياحة	٢٠٠٣	٣١,٥٠	٥,٦٧	كانون الأول ٢٠٠٩
المجموع		٣٢١,٨٢	١٠٦,٤٥	

■ مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في لبنان

وعلاوة على نشاطات الإقراض التقليدية، أطلقت المؤسسة في ٢٠٠٤ مشروع الشراكة الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو هيئة للمساعدة الفنية برأسمال ١٠٠ مليون د.أ. تموله الجهات المانحة ويهدف إلى تقديم المساعدة الفنية في عدد من المجالات.

أما المساعدات الفنية التي تقدمها المؤسسة حالياً في لبنان فهي: إدارة شؤون الشركات. تقوم المؤسسة حالياً بمراجعة شاملة لممارسات إدارة شؤون الشركات في القطاع المصرفي في لبنان. وستتناول الدراسة كيفية قيام البنوك التجارية اللبنانية بتضمين مبادئ إدارة شؤون الشركات في عملياتها، خاصة من حيث مجالس الاشراف والادارة وسياسات التصريح والشفافية وحماية حقوق المساهمين والمراقبة الداخلية. وستتناول الدراسة أيضاً الاطار التنظيمي الحالي لإدارة شؤون الشركات في لبنان وتحديد النواحي التي تحتاج الى تحسين.

التأمين. كجزء من برنامج متواصل للمساعدة الفنية، وبناءً على طلب الحكومة، قدمت مؤسسة التمويل الدولية مساعدتها في إعادة النظر في هيكلية هيئة التأمين النازمة وتحسين عملية الاشراف على الصناعة.

الخصخصة. أنجزت مؤسسة التمويل الدولية في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ تقييمها للبنك اللبناني للتجارة الذي يملكه حالياً مصرف لبنان. وقد جرى التقييم بطلب من مصرف لبنان وسيستخدم في توجيه خطى مصرف لبنان في عملية إعادة البنك الى القطاع الخاص.

المسح الخاص بمزاولة الأعمال. عقدت مؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة، جلستين طرحت خلالها نتائج المسح السنوي الخاص بمزاولة الأعمال وتناولت الاصلاحات اللازمة لتحسين أجواء مزاولة الأعمال التجارية في لبنان.

تضمّ المحفظة الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية في لبنان ما مجموعه ٣٢ مليون دولار أميركي (د.أ.) موظفة في سبع شركات. ومعظم هذه الاستثمارات هي على شكل خطوط إئتمان مُعطاة الى القطاع المصرفي لاستخدامها في منح القروض، خاصة لتغطية الرهونات ولقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ففي العام الماضي، عقدت مؤسسة التمويل الدولية صفتين جديدتين في لبنان، كلتاهما كناية عن نشاطات أو قطاعات جديدة ترادها المؤسسة في لبنان.

الصفقة الأولى، وقيمتها ٨ ملايين د.أ.، تقضي بتوفير التمويل الجزئي لمشروع المدرسة الدولية في أدما (سابيس)، وهو كناية عن مرفق تعليمي ذي مستوى عالمي يضم ١٢ صفًا ويقع الى الشمال من بيروت. وقد فتح هذا المرفق، أو المدرسة، أبوابه في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. ويُعتبر هذا أول استثمار لمؤسسة التمويل الدولية في نظام سابيس للمدارس وأول استثمار لها في لبنان في القطاع التربوي.

وفي تشرين الأول ٢٠٠٥، أصبح البنك اللبناني- الفرنسي أول مصرف في لبنان ينضم الى برنامج المؤسسة لتمويل التجارة العالمية. ويقوم هذا البرنامج الذي يُعتبر بمثابة مبادرة جديدة لمؤسسة التمويل الدولية بدعم التجارة مع الأسواق الناشئة، في كافة أنحاء العالم، مشجعاً تدفق السلع والخدمات بين البلدان النامية. وتوفر المؤسسة التغطية للمخاطر المصرفية في الأسواق الناشئة، مما يتيح للذين يتلقون الدعم التوسع في صفقاتهم المالية التجارية ضمن شبكة واسعة من الدول والمصارف، كما يعزز تغطيتهم المالية في المجال التجاري.

■ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في لبنان MIGA

من خدمات الوكالة، أولئك الذين يتمون إلى البلدان الأعضاء في الوكالة، بالإضافة إلى اللبنانيين الذين يحولون أموالاً من الخارج للاستثمار في بلدهم، واللبنانيين الراغبين في الاستثمار في بلدان نامية، منها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تقدمت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان IDAL بطلب دراسة لتحديد الاحتياجات. وستقوم الوكالة بتنفيذ هذه الدراسة في آذار ٢٠٠٦. ومن شأن هذه الدراسة أن تقيس قدرة IDAL على تشجيع الاستثمارات بالمقارنة مع الخبرات العالمية المتوفرة وتقدم التوصيات من أجل تحسين قدرة IDAL على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان.

يمكن الإطلاع عبر المواقع الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار (www.fdiexchange.com أو www.ipanet.net) على ما يزيد عن ١٣٠ مستند حول فرص الاستثمار والمناخ القانوني والتنظيمي للاستثمار في لبنان.

انضم لبنان إلى عضوية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) عام ١٩٩٤. وقد تلقت الوكالة خلال العقد المنصرم أكثر من ٢٣ طلباً مبدئياً من مستثمرين من النمسا، وكندا، وفرنسا واللوكسمبورغ، والمملكة العربية السعودية، وإسبانيا للاستثمار في لبنان في قطاعات المال، والبنى التحتية، والاتصالات، والسياحة.

بالإضافة إلى ذلك، يزداد اهتمام المستثمرين اللبنانيين بقدرة الوكالة على توفير تغطية للمخاطر غير التجارية المرتبطة باستثماراتهم في بلدان نامية أخرى. وفي العام ٢٠٠٢، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة ٨,١ مليون د.أ. لشركة إنفستكوم اللبنانية لمشروع تنفيذ في بنين ويشمل تركيب شبكة اتصالات خليوية جديدة في البلاد. عام ٢٠٠٣، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة ٥٦ مليون د.أ. لاستثمارات إنفستكوم في سبيستل، وهي ثاني كبرى شركات الاتصالات الخليوية في سوريا. إلى ذلك، فقد تقدم مستثمرون لبنانيون بطلبات مبدئية تشمل قطاعات المال، والبنى التحتية، والصناعة في ساحل العاج، وغانا وسيراليون وغامبيا وغينيا وسوريا. ومن المستثمرين المخولين الاستفادة

إصلاح الانفاق في القطاعات الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان في لبنان

يرى هذا المقال أنه لا بدّ من تعزيز نتائج القطاعات الاجتماعية في لبنان وكذلك تطوير وإصلاح شبكات الأمان. وهو يقترح سبلاً لتحسين فعالية وعدالة خدمات القطاعات الاجتماعية وشبكات الأمان بُنية (أ) تنمية رأس المال البشري بصورة أفضل خلال المسار العادي للتنمية الاقتصادية في لبنان، و(ب) الحؤول دون تردّي أوضاع رأس المال البشري في حال حدوث مطّبات إقتصادية.

«سيكون للبرنامج الاقتصادي أكثر من ركن واحد: المالي والاجتماعي وركن النمو. فلكي يكون البرنامج ذا مصداقية يجب أن يتضمن الركن المالي، ولكي يكون مُجدياً يجب يشمل الركن الاجتماعي، وكي يكون مستداماً يجب أن يكون له ركن النمو».

معالي وزير المالية، جهاد أزور

مجلة «لبنان أون بور تشونيتيز»، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

■ نتائج القطاعات الاجتماعية غير متطابقة مع الانفاق ومستوى التنمية

يُعتبر الانفاق على الخدمات الاجتماعية في لبنان مرتفعاً سواء من الناحية الإسمية أم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. ويأتي أكثر من ٧٠٪ من هذا الانفاق من القطاع الخاص. وقد بلغ مجموع الانفاق الاجتماعي في القطاعين العام والخاص نسبة ٢١٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٤، وساهم القطاع الخاص بنسبة ١٥٪ منه. أما الباقي، وهو النفقات الاجتماعية^٣ من جانب القطاع العام، فقد بلغت نسبة ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهذه نسبة منخفضة إذا ما قارناها بنسبة الانفاق الاجتماعي في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^٤، إلا أنها تشكل نسبة عالية من نسبة نفقات القطاع العام الأساسية في لبنان عام ٢٠٠٤، بينما يمثّل الانفاق الاجتماعي من جانب القطاع العام ٢٦٪ من النفقات الأساسية. وإذا حسبنا النفقات التي تأتي من طريق هيئات أخرى (خدمات وظيفية)، ترتفع نسبة الانفاق الاجتماعي من جانب القطاع العام الى ٣٨٪ من النفقات الأساسية. يُضاف الى ذلك، إننا إذا حسبنا إنفاق القطاع العام على معاشات التقاعد وتعيينات نهاية الخدمة، يرتفع الانفاق الاجتماعي من جانب الدولة الى أكثر من نصف الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية عام ٢٠٠٤.

إذ يستعدّ لبنان للقيام بإصلاحات إقتصادية ومالية عسيرة في السنوات القادمة، لا بدّ من الإقرار أنّ هذه الإصلاحات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الفقراء وعلى شرائح معرّضة في المجتمع. ولا يمكن التقليل من شأن الصدمات في لبنان، نظراً لارتفاع مستوى الدين العام ولأنّ البنوك التجارية مكشوفة جداً أمام الخطر السيادي والهشاشة العامة الناتجة من الأحداث الاقليمية والمحلية. حتى بوجود التوحيد المالي، يظلّ لبنان مكشوفاً بدرجة عالية لأزمة الثقة ولهزّات أخرى. وقد بيّنت التجربة الدولية أنّ الأزمات المالية يمكن أن تؤذي النسيج الاجتماعي بصورة كبيرة وتلحق برأس المال البشري ضرراً لا يمكن الرجوع عنه.

إنّ السياسة الحكومية بحاجة الى أن تسعى عامدةً الى التخفيف من وطأة التعديلات على الفقراء والجماعات المعرّضة. ولكن، كي تستطيع الحكومة القيام بذلك، يجب أن تمتلك شبكات أمان قوية تكون بمثابة أجهزة لامتصاص الصدمات. علاوةً على ذلك، إنّ الانفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية^٥ (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية وغيرها) يجب أن يكون فعالاً وعادلاً ويظال الفقراء. وهذه الشروط المسبقة غير موجودة اليوم في لبنان بل يجب أن تشكّل «الركن الاجتماعي» من البرنامج الاقتصادي للحكومة.

مع ذلك، لا يتوافق هذا المستوى المرتفع من الانفاق على الخدمات الاجتماعية مع النتائج ولا مع مرحلة التنمية في لبنان. إنّ المقارنات الدولية للنتائج الصحية بالنسبة لإنفاق الفرد تدلّ على أنّ مردود الانفاق على الصحة في لبنان منخفض. إنّ إنفاق الفرد على الصحة في لبنان والبالغ ٥٠٠ دولار أميركي سنوياً تقريباً، يبلغ أربعة أضعاف ما هو عليه في الأردن أو تونس. رغم ذلك، فإنّ وفيات الأطفال

^١ تُعرّف شبكات الأمان بأنها سياسات وبرامج تساعد الفقراء والجماعات المعرّضة على استيعاب نتائج الصدمات الاقتصادية والطبيعية وغيرها.

^٢ يركّز المقال على القطاعات الاجتماعية الرئيسية كالصحة والتعليم وعلى البرامج الاجتماعية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية. ولكن هناك هيئات وقطاعات أخرى لها صلة بموضوع شبكات الأمان والانفاق الاجتماعي، ومنها معاشات التقاعد والعمالة وقضايا الخدمة المدنية الأوسع وتسيير خدمات المنافع العامة كالماء والكهرباء وتوفير البنى التحتية- كالمساكن والطرق والزراعة وإعانات الدعم الأخرى ودعم مؤسسات المشاريع الصغيرة أو التمويل الجزئي وهكذا. تناول البنك الدولي بعض هذه الأمور بعمق وطرحها في أعداد سابقة من النشرة (أنظر مثلاً العدد الخاص بالربيع الأول من ٢٠٠٥ حول أنظمة معاشات التقاعد).

^٣ تُعرّف بأنها عمليات وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية.

^٤ يمثّل إنفاق القطاع العام على الخدمات (ما عدا معاشات التقاعد) ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي في المغرب، و ١٠٪ في مصر و ١٢٪ في إيران و ١٤٪ في الأردن وتونس و ١٥٪ في الجزائر.

يشكل إنفاق وزارة الصحة على خدمات المستشفيات نحو ٥٠٪ من مجموع الإنفاق.

والتفاوت بين المناطق في مؤشرات الخدمات الاجتماعية بارز أيضاً. ففي لبنان، ثمة دلائل عدة على أنّ التوزيع الجغرافي للموارد العامة خاضع لاعتبارات سياسية لا لاعتبارات المساواة. إنّ التفاوت بين المناطق كبير في نسبة السكان غير الراضين عن الخدمات الأساسية (أي الفقراء) وفي معدلات الأمية عند البالغين، ويشير الى خلل في الحصول على الخدمات الاجتماعية العامة في لبنان. ومن المؤشرات الأخرى نسبة الفقراء الذين يستفيدون من المساعدة التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية في ١٩٩٩، وإن كانت نسبة عدم الرضا الكافي عن الخدمات الأساسية المقدمة هي الأعلى بين سكان لبنان الشمالي، إذ إنّ نسبة من تلقوا الخدمات من سكان المحافظة هي الأدنى بين المحافظات.

إن غياب التنسيق بين مزودي الخدمات يؤدي الى هدر كبير. لا يوجد تنسيق كافٍ بين القطاعين العام والخاص، كما لا يوجد سوى تشريعات بسيطة في القطاع الخاص، أو لا وجود لها على الإطلاق. وعلى مستوى القطاع، ثمة تضارب بين مزودي الخدمات العامة الصحية والتعليمية والاجتماعية، ومن ثم وجود فائض في عدد مزودي الخدمات أو هدر للطاقات.

ومن العقبان الرئيسية الإضافية التي تقف في وجه الإنفاق الاجتماعي الفعال والعادل، عدم وجود معلومات موثوقة ودورية حول: (أ) وتيرة الإنفاق الاجتماعي في القطاع العام (توفير التغطية الكافية وفعالية التكاليف)، و(ب) طبيعة وتأثير إنفاق القطاع الخاص على الخدمات الاجتماعية، مما يجعل من الصعب تحليل منفعتها الاجتماعية الاجمالية. وما زالت هناك حاجة الى عمل الكثير في مجال الصحة والتعليم والفقير/ الإحصاءات الاجتماعية.

وأخيراً، لا توجد رؤية استراتيجية للتنمية البشرية الاجمالية أو لقطاعات محددة. وتقوم الحكومة حالياً بإعداد استراتيجيات لبعض القطاعات (التعليم مثلاً) ولكن ما زالت هناك حاجة الى مقارنة أوسع تشمل جميع النواحي الاجتماعية.

٦ الجدير بالذكر أنّ وزارة الصحة أحرزت تقدماً بارزاً في ذلك الصدد في السنوات الأخيرة من حيث إدخال نظام لاعتماد المستشفيات العامة والخاصة وبالتالي وضع مقاييس للنوعية والأسعار.

٧ من الأمثلة على ذلك، التضارب بين نشاطات وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما يتعلق بنواحي التعليم والتدريب والصحة، مع تلك التي تمارسها وزارة التربية ووزارة الصحة. ردت وتونس و١٥٪ في الجزائر.

ممتاثلة في هذه البلدان، بينما وفيات الحوامل أعلى في لبنان، والعمر المتوقع للإنسان أفضل بقليل فقط.

وتبرز صورة ماثلة في موضوع التعليم والذي بلغت تكلفته ٤،٠٠٠ دولار أميركي للفرد في ٢٠٠٢. ويُعتبر معدّل إكمال المرحلة الابتدائية في لبنان أدنى مما هو عليه في تونس والأردن وإيران والجزائر ومصر، علماً أنّ دخل الفرد فيها أدنى بكثير. كذلك، لم يطرأ أي تحسّن على معدل إكمال المرحلة الابتدائية في لبنان ما بين ١٩٩٥-١٩٩٦ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤. المعلم الثاني لأداء النظام التعليمي في لبنان، يظهر في المجموع العائد لتقييم «الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية» (TIMSS)، والتي تقيم تعلم تلامذة الصف الثامن لمادّتي الرياضيات والعلوم. ففي ٢٠٠٣، بلغ تقييم أداء التلامذة اللبنانيين في الصف الثامن، على الصعيد الوطني، ٣٩٣ في العلوم و٤٣٣ في الرياضيات. وهاتان العلامتان هما دون المعدلات الدولية التي تبلغ ٤٧٤ و٤٦٧ على التوالي. وقد كان أداء تلامذة جميع البلدان المشاركة الأخرى من منطقة الشرق الأوسط (فيما عدا السعودية)، أفضل مما هو عليه لدى طلبة لبنان. علاوةً على ذلك، إذا قمنا بتعديل الأداء حسب مستوى الدخل لتبين لنا أنّ لبنان دون التوقعات بكثير.

كذلك، تدلّ المؤشرات المتوفرة على تدنيّ الفعالية الداخلية لإنفاق لبنان الرسمي على الخدمات. ففي مجال التعليم مثلاً، لدى لبنان أدنى نسبة من عدد التلامذة الى المعلمين في المرحلة الابتدائية في المنطقة (١٧:١) ونسبة متدنية للغاية على الصعيد الثانوي (٨:١) وما هذا سوى انعكاس للعملية البالغة التسييس، إضافةً الى غياب التخطيط في التعيينات المدرسية. كما تدلّ المؤشرات على أنّ الإنفاق على العاملين في التعليم مرتفع قياساً على النفقات التعليمية الأخرى.

وفي مجال الصحة، يبدو القصور واضحاً من خلال نسبة الإشغال المنخفضة (٥٦٪) في المستشفيات الحكومية. ومن الأدلة الأخرى على القصور، الإنفاق المرتفع نسبياً في القطاع العام ومساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في العلاج في المستشفيات مقابل الرعاية الصحية الأكثر جذرية في العيادات الخارجية. وتنفق وزارة الصحة نحو ٧٠٪ من ميزانيتها على مرضى المستشفيات، بينما لا تخصّص أكثر من ١٠٪ من مواردها للخدمات العلاجية في العيادات الخارجية. وهذا الشيء يعكسه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإن بدرجة أقل. وفي الأردن، على سبيل المقارنة،

٥ في ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بلغ عدد التلامذة في القطاع الخاص ٣٤٨،١٤٤ تلميذاً بمقابل ٤٢،٣٥٢ أستاذاً، هذا عدا عن الجامعات، مما يعكس نسبة التلامذة الى الأساتذة تبلغ ٩ الى ٦ في ٢٧ قضاء. أما نسبة السكان الى المعلمين فكانت دون ٥.

في الوقت نفسه بشأن إدارة الإنفاق العام أو إصلاح الخدمة المدنية، لا بدّ من التفكير في القيام بما يلي في القطاعات الاجتماعية^٨:

- يجب أن ينصبّ الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية على الاهتمام بالفقراء والفئات المحدودة الدخل وعلى إزالة التفاوت بين المناطق.
- اعتماد أسلوب استهداف البرامج واختبار السبل التي تسلكها.
- تخفيف التضارب بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية في توفير الخدمات الاجتماعية وتمويلها.
- وضع واستخدام أنظمة جديدة للمعلومات والبيانات من أجل (أ) الدعم الفعّال لعملية وضع مخصصات الميزانية ومراقبة الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية، و(ب) معرفة وتحديد الإنفاق الخاص الذي يقوم به القطاع الخاص ومزوّد الخدمات الاجتماعية غير الحكوميين (لأغراض فعالية الكلفة والمنافسة) والمستخدمون (إنفاق الأسر من أجل الفعالية/المساواة) و(ج) القيام بتحليل مدى تكرار الخدمات (تقديمات الخدمات الاجتماعية).

■ شبكات الأمان الاجتماعي

يمكن للأزمات أن تؤثر حتماً في رأس المال البشري في غياب شبكات الأمان المناسبة. إنّ بعض الأهداف الأساسية للسياسة الاجتماعية أقلّ تواضعاً من التنمية البشرية. إنها تهدف الى منع حدوث خسائر حتمية في رأس المال البشري. ومن التأثيرات الرئيسية للأزمات (الاقتصادية والطبيعية وتلك التي من صنع الانسان) التدهور النسبي في المؤشرات الاجتماعية وتفاقم الفقر بوجه خاص. إنّ الأزمات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد الكلي في عدة بلدان في آسيا (١٩٩٧/١٩٩٩) وأميركا اللاتينية (١٩٩٤/١٩٩٥، ١٩٩٩) دفع بالحكومات الى التعجيل في إعادة تقييم مدى كفاية شبكات الأمان الاجتماعي لديها لمساعدة الفقراء والناس المعرّضين. كذلك، تدلّ موجات الكوارث الطبيعية والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي حلّت بإفريقيا وعدة بلدان في أميركا الوسطى وجنوب آسيا خلال العقدين الماضيين على مدى الحاجة الى وجود ردود فعل أقوى وأفعّل تجاه الأزمات.

إنّ لبرامج شبكات الأمان مهمّتين في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. إنّ دورها التقليدي هو إعادة توزيع الدخل والموارد على المحتاجين في المجتمع ومساعدتهم في مقاومة آثار الفقر على المدى القصير. أما الدور الذي تم الاعتراف به مؤخراً، فهو المساعدة في حماية المداخل والادخيل والاستثمارات في رأس المال البشري التي يقوم بها الفقراء والجماعات المعرّضة إبان الأزمات. إنّ شبكات الأمان الفعّالة يجب أن تتمكن من أن تستجيب في الوقت المناسب

ونظراً لمواطن الخلل المشار إليها أعلاه، وعدم المساواة وعدم وضع الموارد في مكانها السليم والغياب الكامل تقريباً لاستراتيجية تشمل القطاعات بأسرها وعدم وجود المعلومات الموثوقة، يبدو مبرّر زيادة الإنفاق الرسمي على الخدمات العامة للأغراض التنموية ضعيفاً نسبياً، على الأقل قبل بذل جهود كبيرة لمعالجة القصور المشار إليه أعلاه. ويقدم القسم الثاني توصيات يمكن أن تساعد في وضع لبنان على طريق تحقيق نتائج أفضل في القطاعات الاجتماعية.

■ توصيات بشأن تحقيق نتائج أفضل في القطاعات الاجتماعية في لبنان

يتعيّن على لبنان أن يحدّد إستراتيجية اجتماعية للمدى البعيد والتخطيط لوضعها موضع التنفيذ. والخطوة الأولى المطلوبة هي وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة للقطاعات الاجتماعية قائمة على أساس استراتيجيات خاصة بكل قطاع في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وهذه الاستراتيجيات بحاجة الى تفاهم بين جميع المعنيين، وعليها لاحقاً أن ترشد خطى وضع السياسات والميزانيات والمخصّصات. ولدعم وضع الاستراتيجية الاجتماعية، يمكن إنشاء «مجلس أعلى للسياسة الاجتماعية» تناط به مسؤولية تحديد الأولويات وتنسيق تنفيذ السياسة الاجتماعية في كافة أنحاء البلاد ومراقبة وتقييم آثار السياسات الاجتماعية.

ومن وجهة الانفاق العام المحض، ينبغي التفكير بتنفيذ إصلاحات مختلفة وحاسمة. ومن المبادئ الهامة التي ينبغي أخذها بالحسبان، أن ينصبّ تركيز النفقات العامة على مجال السلع الرئيسية (الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي والحماية الاجتماعية مثلاً)، واستكمال تزويد الخدمات الاجتماعية التي يقدمها القطاع الخاص، خاصةً نظراً لأكبر حجم القطاع الخاص، عادةً، في لبنان. علاوةً على ذلك، ثمة حاجة للعمل على تنظيم القطاع الخاص بشكل أفضل (مثل وضع آلية للاعتماد وضمان الجودة في الجامعات) والتنسيق المعزّز بين القطاعين العام والخاص. وإضافةً الى التوصيات العامة والهامة

^٨ ثمة مجالات أخرى من التدخلات الحكومية يمكن أن يكون لها تأثير على القطاعات الاجتماعية غير مذكورة في هذا الفصل رغم أنها تشكل جزءاً من أية استراتيجية للتنمية الاجتماعية أو البشرية. هذه الأمور تتراوح بين التقييم الاجمالي لأداء عملية الميزانية الحكومية (بما في ذلك وضع توصيات محددة بشأن الميزانية، مثل وضع الميزانيات على أساس الأداء) والقضايا القطاعية في التعليم، والصحة، ومعاشات التقاعد، والعمالة والتوظيف وسياسات البطالة، وأداء الخدمة المدنية وإصلاحها، والماء، والكهرباء، والإسكان، والطرق والبنى التحتية، وتنمية الريف، ودور المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني، وتطوير المؤسسات الصغيرة الحجم، والسياسات غير الرسمية وسياسات توليد الدخل بما فيها التمويل الجزئي ودعم المنتجين.

أصبح إذا ما رغبت في تسديد ما تراكم عليها من متأخرات لحساب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهذا الوضع ينطبق أيضاً على مؤسسة ضمان الودائع التي وظفت أموالها في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. إن معاشات التقاعد للعسكري ولومظفي الخدمة المدنية ممّول على أساس الدفع عبر الطلب وليس لديها أي احتياطي لذلك. وتقديمات الرعاية الصحية التي تتحمّل كلفتها وزارة الصحة، وكذلك صناديق التأمين العامة، يمكن أن تتأثر سلباً في حال حدوث أزمة مالية، نظراً لاعتمادها الشديد على التمويل من الإيرادات العامة. وفي النهاية، ليس هناك في لبنان نظام للتأمين ضد البطالة.

شبكات الأمان غير الرسمية قوية في لبنان، ولكن يمكن أن تتعرض هي الأخرى للأزمات. تحتفظ العائلات اللبنانية عادةً (داخل لبنان وخارجه) وكذلك المجتمعات المحلية، بشبكات أمان غير رسمية في لبنان- كما فعلت خلال الحرب، مثلاً، غير أن هذه الآليات قد يتبين أنها قاصرة (مثلاً، إذا أصبح من الصعب فنياً تحويل الأموال من الخارج عند وقوع أزمة مصرفية)، أو أنها غير كافية في حال تعرض النظام لأزمة. إن شبكة المنظمات غير الحكومية الواسعة في لبنان ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة من جهة أخرى، قد تكون فعالة في حال وقوع أزمة ما، إذ إنها أصعب عوداً في مواجهة أي إرباك مالي أو سياسي.

إنّ المسألة التي تسبّب إنزعاجاً لجميع برامج شبكات الأمان في لبنان هي عدم وجود هدف لهذه البرامج، وهذا يعود نوعاً ما الى الغياب الكلي تقريباً للبيانات الحديثة والموثوقة عن الفقر، كما يعود الى غياب الإرادة السياسية لتوجيه البرامج بحيث تخدم من هم بأمرس الحاجة إليها بصرف النظر عن الاعتبارات الطائفية.

■ توصيات لإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان

تدلنا التجربة الدولية الى أنّ وجود شبكات الأمان ضروري قبل حدوث الأزمات وقبل القيام بإصلاحات إقتصادية كبرى. وقبل تصميم شبكات الأمان والتخطيط لها، من المستحبّ مراعاة بعض المبادئ ومنها كفاية التغطية والتقديمات (ولكن بطريقة مستدامة لا تؤدي الى الاعتماد على الغير)، والفعالية (واضحة الهدف مع تسرّب بسيط الى غير الفقراء)، والفاعلية (استمرار توافقها مع أهداف السياسات)، والشفافية.

لبنان بحاجة الى إصلاح نظام شبكات الأمان الاجتماعي لديه وتطويرها. إنه بحاجة الى إصلاح أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي

وبطريقة مرنة للحاجات المتغيرة دون اعتماد شديد على الاستثنائية في الشؤون الادارية. إن إنشاء شبكات الأمان خلال الأزمات أمرٌ صعب. وثمة دلائل متزايدة على أنّ من الأفضل أن تكون لدينا شبكات موضوعة مسبقاً وقابلة للتعديل وفق الحاجة.

بالإمكان استخدام مجموعة كبيرة من شبكات الأمان والأدوات، ولكن كل حالة بمفردها تفرض مطالب مختلفة حول القدرة الإدارية. ولا يمكن تطبيق أي منها على جميع البلدان في جميع الأحوال والأوقات. أما مختلف شبكات الأمان المستخدمة في كافة أنحاء العالم فهي:

- برامج التحويل النقدي والعيني.
- إعانات دعم السلع الأساسية، كالوقود أو المواد الغذائية المعينة التي يستخدمها الفقراء.
- برامج الأشغال العامة الكثيفة الاعتماد على اليد العاملة التي يعمل فيها الفقراء من أجل الحصول على لقمة العيش أو على الأموال النقدية.
- برامج التنمية البشرية التي ترمي الى خدمة الفئات المعرّضة أكثر من غيرها، مثل برامج توفير الطعام في المدارس للتلامذة.
- آليات تكفل الحصول على الخدمات العامة الأساسية، مثل القسائم المدرسية والمنح المدرسية والاعفاءات من رسوم خدمات الرعاية الصحية أو من كلفة التدفئة في الأيام الباردة.

شبكات الأمان في لبنان قاصرة عموماً⁹. يوجد عددٌ قليل من شبكات الأمان المؤسسية، ولكن أياً منها لا يلعب دوراً هاماً في حال وقوع أزمة مالية مفاجئة. إنّ النظام الرسمي، الذي يصل تقريباً الى 2٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مجزأً ولا يعمل من ضمن استراتيجية إجمالية. وتعتبر معظم هذه البرامج أيضاً قاصرة ومكلفة ولا يستفيد منها الفقراء.

إنّ نظام صندوق تعويضات نهاية الخدمة، الذي يشرف عليه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذي لا يعتبر من شبكات الأمان بالمعنى الفني المجرد للكلمة (بل جزءاً من نظام أكبر للحماية الاجتماعية)، يمكن تعبته للتخفيف من وطأة التسريجات الواسعة النطاق. إلا أن هذا النظام يستثمر معظم أمواله في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية التي تتناقص قيمتها حكماً في حال حدوث أزمة نقدية. علاوةً على ذلك، إنّ الحكومة يمكن أن تصبح في وضع

⁹ يمكن تصنيف شبكات الأمان الرسمية في لبنان بحيث تشمل البرامج التالية: برامج المساعدة الاجتماعية التي تقدّمها وزارة الشؤون الاجتماعية، برامج صندوق الجنوب، المجلس الأعلى للإنعاش، اللجنة الوطنية للمعوقين، الصناديق الاجتماعية، نظام الاعفاء من رسوم المستشفيات، إعانات دعم المنتجين (القمح، السكر، التبغ)، إعانات دعم الإسكان، وبرامج التمويل الجزئي.

مثل الاستهداف الذاتي، والاستهداف القائم على أساس اختبار الوسائل، والاستهداف القطاعي والجغرافي، والاستهداف على أساس المجتمعات المحلية، والاستهداف بالوكالة، والاتفاق على مدى انطباقها على لبنان وعلى مختلف البرامج. وأخيراً، إنّ جميع شبكات الأمان الحالية بحاجة الى إصلاح وتحسين وترشيد.

ولكن، قد تكون هناك حاجة لإدخال برامج جديدة من شبكات الأمان مثل الأشغال العامة للعاطلين عن العمل بصورة مؤقتة، وبرامج الدفع المتقطع، والتحويلات النقدية المشروطة أو معاشات التقاعد الاجتماعي (معاش تقاعدي موحد للمستفيدين). وينبغي دراسة مدى هذه البرامج يحذر واختبارها قبل وضع أي منها موضع التطبيق.

الحالية وربما التوسع في مجالات أخرى. إنّ إنشاء برنامج قوي ومتماسك لشبكات الأمان الاجتماعي في لبنان يستغرق وقتاً نظراً للظروف الحالية. ولكن هذا سبب إضافي للبدء بعملية الإصلاح منذ الآن.

يجب أن يبدأ الإصلاح من خلال وضع إطار للسياسات الاجتماعية عبر وضع استراتيجية للقطاعات المشار إليها سابقاً وإيجاد الهيئة الناظمة ذات العلاقة (٢) مجلس أعلى للسياسة الاجتماعية). ثانياً، وضع دراسات سنوية حول دخل الأسر وإنفاقها، بحيث تصبح شعاراً للبنان، ومتابعة الدراسة الحالية المتعددة الأغراض حول الأسر. يجب استخدام هذه الدراسات في وضع أهداف البرامج وفي التحليل المنتظم للآثار التوزيعية لبرامج شبكات الأمان. ثالثاً، ينبغي تقييم مختلف سُبل الاستهداف،

اخبار ونشاطات حديثة وقادمة

برنامج الهبات الصغيرة في لبنان - ٢٠٠٦

البرنامج مبادرات مختلفة شملت مواضيع التمكين والمشاركة المدنية في مجالات الصحة والتعليم والشباب والأعاق والنوع الاجتماعي.

كيف يمكن الحصول على هبة؟

يتم الإعلان عن برنامج الهبات الصغيرة مباشرة الى مجموعة كبيرة من المنظمات الأهلية، كما يعلن عنه على موقع مكتب البنك الدولي في لبنان على الشبكة الالكترونية. تدعى الجمعيات الأعلى للتقدم باقتراحات مشاريع على مرحلتين متتاليتين وذلك وفق معايير للأهلية وشروط للمشاركة معلن عنها مسبقاً. وتقوم لجنة خاصة بتدقيق الطلبات ومراجعتها للتأكد من التقيد بالشروط المطلوبة وبعدها يجري إبلاغ من يقع عليهم الاختيار من مؤسسات المجتمع المدني في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦، على أن يبدأ تنفيذ المشاريع بعد ذلك ولا يتعدى مدة السنة.

في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٦، أطلق مكتب البنك الدولي في لبنان الجولة الجديدة من برنامج الهبات الصغيرة للجمعيات الأهلية لعام ٢٠٠٦. وسيوفر البرنامج هذا العام مبلغ ٣٤,٠٠٠ دولار أميركي لمشاريع تتقدم بها منظمات أهلية من كافة أنحاء البلاد.



أنشئ برنامج الهبات الصغيرة في العام ١٩٨٣ ليكمل ويسهل برامج التنمية الاجتماعية في البنك الدولي. ويوفر برنامج الهبات الصغيرة، عبر مكاتب البلدان، هبات لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بمبادرات ترمي الى تمكين الجماعات والأفراد المهمشين عن المشاركة في المجال العام. والغرض من برنامج الهبات الصغيرة دعم عملية تمكين المواطنين بحيث تصبح لها ملكية أكبر لعمليات التنمية، وبالتالي جعل هذه العمليات أكثر شمولية وعدالة.

ويدعم هذا البرنامج النشاطات التي تعزز الحوار والانتشار والروابط بين المنظمات لدعم عملية المشاركة المدنية. وتُعرف المشاركة المدنية بأنها: تفاعل المواطن سواء أكان فرداً أم جماعة منظمة مع القطاع العام لتعزيز آليات الشمولية والمحاسبة والمشاركة من أجل التأثير في النتائج التنموية.

لقد شارك مكتب البنك الدولي في لبنان في هذا البرنامج طوال ست سنوات متتالية. وقد نفذت الجمعيات التي سبق أن فازت بهبات ضمن

للمزيد من المعلومات حول برنامج الهبات الصغيرة في لبنان يمكن الرجوع الى <http://www.worldbank.org/lb> أو الاتصال بالآنسة زينة الخليل على العنوان البرقي التالي: zelkhalil@worldbank.org

اتجارة الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- دورة دراسية عن بُعد من إعداد معهد البنك الدولي

البلدان الثلاثة الأخرى مفاوضات للدخول الى المنظمة، حيث يلعب تحرير الخدمات وارتباطها بمساعي الإصلاح الداخلية الجارية دوراً بارزاً في هذا الدخول.

وقد تضمنت الحلقة الدراسية للتعلّم عن بُعد ست جلسات امتدّت الجلسة الواحدة منها نصف نهار، على مدى أربعة أسابيع. ودارت الجلسات حول الموضوعات التالية: (١) الاتصالات والخدمات المالية؛ (٢) النقل وتنقل الناس (الخطوة ٤)؛ (٣) القانون واقتصاد تجارة الخدمات؛ (٤) الاقليمية والاحصائيات؛ (٥) التجارة الدولية بالخدمات والتجارة الالكترونية و(٦) حالة تقديم الخدمات في جولة الدوحة.

علاوةً على ذلك، أُتيح للمشاركين، بعد كل جلسة وفي كل موقع، فرصة القيام بنشاطات المتابعة عبر الشبكة الإلكترونية مع المشرفين على الجلسات ومع المشاركين من مواقع أخرى.

وحضر الدورة الدراسية مسؤولون حكوميون، وباحثون، وأكاديميون، وشبكات بحوث إقليمية ومندوبون عن الروابط المهنية، إضافةً الى جماعات تمثل المستهلك

لمزيد من المعلومات حول البرامج والدورات الدراسية التي ينظمها معهد البنك الدولي يمكن الرجوع الى:
<http://www.worldbank.org/wbi>

إقراراً بدورها المتزايد في التجارة الدولية، أصبحت الخدمات مكوّناً هاماً من مكونات الاتفاقات التجارية. كذلك، تلعب الخدمات دوراً بارزاً في عملية الدخول الى منظمة التجارة العالمية لدى عدد كبير من البلدان المهتمة حالياً بالانضمام الى المنظمة، ومنها بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحتل الخدمات منزلةً رفيعة في شبكة الاتفاقيات التجارية الاقليمية الواسعة والمتزايدة التي جرى عقدها أو التي ما زالت قيد التفاوض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضاً.

ورغم موجة التفاوض ووضع القواعد والأنظمة التي أشرنا إليها أعلاه، ما زالت خبرة إجراء إصلاحات في سياسة الخدمات طريّة العود. فتمت تحديات بارزة في إقامة المؤسسات التنظيمية اللازمة لمعالجة الاخفاقات معالجة ناجحة، وتوقيت الإصلاحات في قطاع الخدمات ووضع الآليات التي تعزز توفير الخدمات الأساسية للفقراء. كما تثير المفاوضات التجارية الدولية حول الخدمات تحديات إضافية.

إستناداً الى هذه الخلفية، قام مؤخراً معهد البنك الدولي، بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية الكندية، والمركز الدولي لأبحاث التنمية، بتنظيم دورة دراسية للتعلّم عن بُعد في مجال تجارة الخدمات شملت خمس دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي مصر والأردن ولبنان والسعودية واليمن. والجدير بالذكر أن مصر والأردن بلدان عضوان في منظمة التجارة العالمية، بينما تجري

تحسين مناخ الأعمال التجارية في لبنان

بالتشريعات في بلدان أخرى في المنطقة ومناقشة نشاطات إصلاحية محددة مطلوبة لتحسين المناخ الاستثماري في لبنان بشكل مدروس. ويُعتبر المؤتمر جزءاً من برنامج إصلاحي أوسع يقوم به فريق التمكين، ولذلك ستتبعه سلسلة لقاءات مع صانعي السياسات ومع المعنيين لتسليط الضوء على الجوانب الممكنة للمساعدات الفنية التي يقدمها الفريق في هذا الصدد. والهدف النهائي هو تعزيز موقع لبنان كمناطق جذب للاستثمارات الخاصة، وهو جزء لا يتجزأ من برنامج الإصلاح الاقتصادي لدى الحكومة الجديدة في لبنان.

وقد بُني المؤتمر على أساس التقرير السنوي بعنوان «مزاولة الأعمال في ٢٠٠٦- خلق الوظائف» الذي نشره البنك الدولي ومؤسسة

قامت مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع البنك الدولي في القطاع الخاص، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، بالإشراف على مؤتمر بعنوان «مزاولة الأعمال في ٢٠٠٦: تحسين مناخ الأعمال في لبنان»، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ في بيروت. نظم المؤتمر فريق أجواء تمكين الأعمال (BEE-Business Enabling Environment)، وهو هيئة للمساعدة الفنية في مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (PEP-MENA).

كان الغرض من إقامة المؤتمر معرفة ما إذا كانت التشريعات الحالية بشأن الأعمال في لبنان تشكل عائقاً أمام القطاع الخاص ومقارنتها

الحكوميين المعنيين- الذين كانوا المتحدثين الرئيسيين في المؤتمر- الى إبداء مخاوفهم والدخول في حوار مثمر حول الصعوبات التي تعترض مزاولة الأعمال. وستساعد هذه المساهمة مجموعة البنك الدولي في التعرف الى النواحي التي تحتاج الى إصلاح عاجل. وستعقبها اجتماعات على مستوى رفيع مع صانعي السياسات في لبنان في مختلف المجالات المعروفة من أجل حشد الموارد اللازمة لتحسين بيئة الأعمال التجارية في لبنان.

ترمي رسالة مؤسسة التمويل الدولية الى تعزيز الاستثمار المستدام من جانب القطاع الخاص في البلدان النامية والمساعدة في تقليص الفقر وتحسين حياة الناس. وتقوم المؤسسة بتمويل إستثمارات القطاع الخاص في الدول النامية وحشد رأس المال في الأسواق المالية العالمية ومساعدة الزبائن في تحسين الاستدامة الاجتماعية والبيئية. كما توفر المساعدة الفنية والنصح والمشورة للحكومات ومؤسسات الأعمال.

لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى <http://www.ifc.org>
أو الاتصال بالسيدة جوليا بريكل على العنوان البرقي:
jbrickell@ifc.org

التمويل الدولية، والذي يقارن بين السهولة في مزاولة الأعمال في ١٥٥ بلداً. وقد تولّى عرض مسألة مزاولة الأعمال السيد ميشال كلانين، نائب رئيس تنمية القطاع الخاص في مؤسسة التمويل الدولية بالبنك الدولي، وهو كبير الاقتصاديين في المؤسسة ويشرف على الفريق الذي أعد التقرير.

وفي كلمة وجهها الى المؤتمرين، أبدى وزير الاقتصاد والتجارة، سامي حداد، قلقه من تصنيف لبنان في المنزلة ٩٥ من بين ١٩٥ دولة شملها البحث حول السهولة في مزاولة الأعمال. ويُعتبر التصنيف بمثابة متوسط يقوم على أساس الوقت اللازم لدفع الضرائب وعدد الاجراءات المطلوبة، واستئجار العمال وتسريحهم والحصول على التسليف وتسجيل الملكية والحصول على التراخيص والتجارة مع البلدان الأخرى وتصفية عمل تجاري وتأسيس عمل جديد وحماية المستثمرين وتطبيق العقود. ودعا السيد حداد القطاع الخاص الى العمل مع الحكومة على تحسين مؤشرات لبنان.

وتلقى مبادرة المؤسسة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دعماً قوياً من وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان. وهي ترمي الى السماح لجميع المعنيين، بمن فيهم رجال الأعمال من القطاع الخاص والهيئات وغرف التجارة والصناعة والمسؤولين

البنك الدولي يمدّد موعد قبول الطلبات الخاصة بمسابقة سوق التنمية في لبنان- ٢٠٠٦

لتقديم العروض. وبعد ١٩ كانون الثاني/يناير، ستقوم لجنة فنية تضمّ مندوبين عن الشركاء وخبراء في قضايا الشباب وإدارة الشؤون باختيار المشاركين النهائيين الذين سيدعون بعدها الى طرح أفكارهم أمام منتدى عام (يوم الابتكار) وعندها ستعلن أسماء الفائزين.

وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي يقوم فيها مكتب البنك الدولي في لبنان بتنظيم هذا الحدث، حيث جرى عام ٢٠٠٥ تنظيم مباراة بعنوان حصاد أفكار الشباب والمجتمعات المحلية من أجل بيئة أفضل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد تلقى يومها سبعة من الفائزين جوائز نقدية مجموع قيمتها ١٣٠ ألف دولار أميركي.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة منى زيادة على العنوان البرقي التالي: mziade@worldbank.org

تلبيةً لطلبات تلقّاها من مؤسسات طلابية ومؤسسات من المجتمع المدني، قرّر البنك الدولي وشركائه المحليين والدوليين تمديد موعد قبول العروض الخاصة بمسابقة سوق التنمية في لبنان لغاية ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

سوق التنمية في لبنان مبادرة من البنك الدولي تتضمن مسابقة تنطوي على جوائز نقدية يبلغ مجموع قيمتها ٢٣٠ ألف دولار أميركي تُمنح لعروض خلاقة تناول موضوعات تهتمّ الشباب.

يقوم البنك الدولي بتمويل هذه المباراة وهي بعنوان الشباب وإدارة الشؤون: صنع المستقبل، بالاشتراك مع صندوق الفرص العالمية من المملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد).

وقد قام الشركاء بتوقيع إتفاقية مشروع مشترك خلال حفل أُقيم في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تخلّلتها أيضاً دعوة رسمية

أحدث منشورات البنك الدولي

للتعاون التجاري المتعدد الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية أن يساعد البلدان النامية في خلق وتعزيز المؤسسات والأنظمة التنظيمية التي تعزز المكاسب التي تأتي من التجارة ومن التكامل مع الاقتصاد العالمي؟ وهل يجدر القيام بذلك؟ هذه أسئلة يواجهها صانعو القرارات والمواطنون في كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء وهي موضوع كتاب «التنمية الاقتصادية والتعاون التجاري المتعدد الأطراف». ويتناول الكتاب كيفية جعل النظام التجاري أكثر دعماً لعملية النمو الاقتصادي دون القضاء على المهام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

الفقر ومنظمة التجارة العالمية: تأثير أجندة الدوحة للتنمية

(ISBN: 0-8213-6314-X)

يعتبر تقليص الفقر موضوعاً أساسياً في أجندة الدوحة للتنمية التي يجري التفاوض حولها حالياً تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. وثمة نقاش واسع حول تأثير هذه الاتفاقية في موضوع الفقر. فبينما يعتقد البعض أنها تزيد الفقر، يرى آخرون أنها تؤدي إلى تقليصه. وي طرح الكتاب أفضل السبل العلمية لمعالجة هذه المسألة، آخذاً بالحسبان الخصائص المميزة التي تنطوي عليها أجندة الدوحة للتنمية.

إصلاح التجارة الزراعية وأجندة الدوحة للتنمية

(ISBN: 0-8213-6239-9)

لإصلاح التجارة الزراعية دوراً أساسياً في التوصل إلى نتائج تنموية مؤاتية إنطلاقاً من أجندة الدوحة للتنمية. غير أن السياسات الزراعية وإصلاح السياسات التي يجري التفكير فيها معقدة بشكل جهنمي والشيطان يكمن في التفاصيل. وهذا الكتاب ينطلق من التفاصيل الأساسية المتعلقة بالتعرفات وغيرها من التدابير الحمائية مستخدماً ما تنطوي عليه من معلومات في تقديم تحليل المضاعفات الكبرى في الإصلاحات المقترحة. وإذ يقدم الكتاب أكمل وأحدث تحليل لسلسلة القضايا الزراعية التي يدور النقاش حولها في المفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية حول الأمور التجارية المتعددة الأطراف، يشكّل مصدراً قيماً لصانعي السياسات وللقطاع الخاص الزراعي ويستعين الأكاديميون به في وضع وتقييم خيارات التفاوض.

التوقعات الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٦: المفاعل الاقتصادية

للتحويلات والهجرة

(ISBN: 0-8213-6344-1)

لهجرة الدولية، أو إنتقال الناس عبر الحدود الدولية لتحسين الفرص الاقتصادية، مضاعفات هائلة بالنسبة للنمو والرفاه في البلد الأصلي للإنسان المهاجر ولبلد الذي يقصده. ومن المكاسب الهامة التي تجنيها الدول النامية تلقي التحويلات التي تقتطع من الدخل الذي يجنيه المغتربون. وتبين المعلومات الرسمية أن مجموع التحويلات التي تلقتها الدول النامية بلغ ١٦٠ مليار دولار أميركي في ٢٠٠٤، أي أكثر من ضعف حجم المساعدات الرسمية. ويسلط كتاب «التوقعات الاقتصادية العالمية» لهذا العام الضوء على التحويلات المالية والهجرة. ويتناول الكتاب، في معظمه، التحويلات، مفضلاً حجمها والعوامل التي تقررهما وأثرها في التنمية والخطوات الواجب إتخاذها لتعزيز البنى التحتية المالية وخفض كلفة المعاملات المالية. كما يتناول المعلومات المتوفرة حول حركة الهجرة متطرقاً إلى الحديث عن التفكير الراهن فيما يخص القضايا المتعلقة بالهجرة وأثرها في التنمية.

التجارة والدوحة والتنمية: نافذة على الأمور التجارية

(ISBN: 0-8213-6437-5)

في عالم التجارة المعاصرة الذي يتسم بالتكامل الاقتصادي، ترتبط التجارة بالتنمية أكثر مما كانت ترتبط بها من قبل. ويتناول هذا الكتاب القضايا التجارية الرئيسية المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية حالياً، وتطور نظام التجارة العالمية. وتشمل الموضوعات نظرة إجمالية إلى جولة الدوحة، والمكاسب التي يمكن أن تجنيها البلدان النامية والمتقدمة من تحرير التجارة، والزراعة، وتجارة الصناعات التحويلية والخدمات، وتسهيل التجارة، والجوانب التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والأجندة التنظيمية، واتفاقيات التجارة الإقليمية، إضافة إلى المكاسب التي تجنيها التجارة بشكل عام وغيرها كثير. وهذه الأمور هي من الأساسيات بالنسبة لصانعي السياسات والفاعلين في التنمية والأكاديميين والصحافيين.

التنمية الاقتصادية والتعاون التجاري المتعدد الأطراف

(ISBN: 0-8213-6063-9)

كيف يمكن لاتفاقيات التجارة الدولية أن تعزز التنمية وكيف يمكن تصميم القواعد والأنظمة بحيث تخدم البلدان الفقيرة؟ هل يمكن

الهجرة الدولية والتحويلات ونزيف الأدمغة

(ISBN: 0-8213-6372-7)

للهجرة الدولية وانتقال الناس عبر الحدود الدولية مضاعفات إقتصادية واجتماعية وثقافية هائلة في البلدان التي يهاجر منها الناس والبلدان التي يقصدونها. وباستخدام الأسلوب الأصلي في البحث، يحدد هذا الكتاب العناصر التي تتسبب في الهجرة وأثر التحويلات والهجرة في الفقر والرخاء وقرارات الاستثمار ونزيف الأدمغة وكسب الأدمغة وخسارتها.

منها الضوء على قضية تنمية رئيسية. وتنسج القصص على منوال مغامرات راي ابن الخمسة عشر ربيعاً الذي يكتشف أن السبيل الوحيد كي يصبح المرء محارباً حقيقياً هو فهم التحديات التي تواجه الفقراء والمهمشين الذين يصادقهم في طريقه. وتعتبر الضربة القتالية الجانبية الظرفية «دليلاً روحياً» حكيماً يتحوّل الى أشكال حيوانية مختلفة كلما تعرّض راي لتحدي جديد. وتتناول المجلدات الثلاثة الأولى مسائل الفقر والايديز والبيئة. ويعطي الملحق المرفق بكل كتاب مزيداً من المعلومات والمواقع الالكترونية وغيرها من الموارد تساعد القارئ في فهم الموضوعات الواردة في القصة.

الماء والكهرباء والفقراء: من المستفيد من إعانات دعم المرافق العامة؟

(ISBN: 0-8213-6342-5)

بينما يستمرّ إعطاء إعانات الدعم على نطاق واسع في قطاعي الماء والكهرباء، فإن مدى فعالية هذه الإعانات في الوصول الى الفقراء وتوزيع الموارد يظان موضع تساؤل كبير. ويقدم هذا الكتاب شواهد حسنة حول تأثير هذه الاعانات في عدد كبير من البلدان. وهو يوثق إنتشار الإعانات مقدماً دراسة منهجية للأنواع العديدة من الاختلافات التي نجدها في البلدان النامية طارحاً عدداً من المؤشرات المفيدة في تقييم مدى إفادة هذه المؤشرات للفقراء ومركزاً على ثلاثة مفاهيم رئيسية: مدى تكرار مشاركة المستفيدين، مدى حدوث الاستفادة والطبيعة المادية. وستكون النتائج المتعلقة بأداء الاعانات مفيدة لصانعي السياسات وواضعي قواعد تنظيم المرافق العامة والممارسين في هذا القطاع أو ذلك الذين يفكرون بإدخال إعانات الدعم أو إلغائها أو تعديلها، كما تكون مفيدة لأولئك الذين ينظرون الى إعانات دعم المرافق العامة التي تهّم المستهلك كأداة للحماية الاجتماعية.

أين هي ثروة الأمم؟ قياس رأس المال في القرن الحادي والعشرين

(ISBN: 0-8213-6354-9 SKU: 16354)

يطرح الكتاب تقديرات حول مجموع الثروات في ١٢٠ بلداً، مستخدماً النظرية الاقتصادية لتفكيك الثروة في هذا البلد أو ذاك وتقسيمها الى عناصر مكونة: رأس المال الحاصل، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية.

وتوفّر تقديرات الثروة فرصة نادرة للنظر في الادارة الاقتصادية من زاوية أوسع وأشمل. والفحوى الأساسية للكتاب هي أن التنمية الاقتصادية يمكن النظر إليها كعملية لإدارة المحافظ بحيث تصبح الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من صنع السياسة الاقتصادية. إن التحليل النشط المطروح عبر أشكال يمكن الوصول إليها يعالج أموراً مثل النمو والتنمية والمساواة.

يتألف هذا الكتاب من أربعة أقسام. يطرح القسم الأول تقديرات الثروة مسلطاً الضوء على الحقائق الأساسية المتعلقة بمستوى الثروة وتركيبها عبر البلدان. ويحلل القسم الثاني تغيّرات الثروة ومدى تأثيرها في السياسة الاقتصادية. ويتناول القسم الثالث مستوى الثروة وتركيبها وعلاقتها بالنمو وعدم المساواة. أما القسم الرابع والأخير فينظر في التطبيقات الراهنة للموارد والمحاسبة البيئية.

مانغا العالم (World Manga): المقطع الأول: الفقر -

شعاع من النور.

(ISBN: 0-8213-6404-9)

يعيش راي الولد اليتيم الذي يبلغ عمره ١٥ عاماً بفطنته وشجاعته في دروب العالم الحقيرة وتتخذ حظوظه منعطفاً غريباً عندما يلتقي مدرباً يمارس نوعاً من السحر القوي يعرض عليه أن يقوم بتدريبه لتحقيق حلمه في أن يصبح أعظم خبير قتالي في العالم. لكنه يبدو أن مدرّب راي مهتم «مع الأسف» بتطوير فكر راي وروحه وقلبه أكثر من اهتمامه بتطوير خطواته في الضرب والركل والقتال. ويصبح الأمر أكثر حدة عندما يلتقي راي بامرأة شابة تحارب من أجل أن تعيش. تُرى هل يستطيع راي أن يتغلب على شبح الفقر...؟

منشورات منطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

منع إنتشار الايدز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فرصة للتحرك

(ISBN: 0-8213-6264-XSKU: 16264)

تملك عدوى الايدز القدرة على إعاقة التنمية بل وحتى وقفها إذا لم يجر التصدي لها في وقت مبكر. وقد تبين أن الفقر وعدم التكافؤ في الدخل يسهلان عملية إنتشار عدوى الايدز. ورغم أن معدل الفقر المدقع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما زال متديناً، فإن جزءاً كبيراً من سكان المنطقة (٢٣٪) يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وهم معرضون للغاية في قدرتهم على مواجهة الصدمات.

كما تتوفر المنشورات التالية:

- ◀ النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المضمار العام
(ISBN: 0-8213-5676-3 SKU: 15676)
- ◀ اطلاق امكانيات التوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد
(ISBN: 0-8213-5678-X SKU: 15678)
- ◀ ادارة أفضل لشؤون التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(ISBN: 0-8213-5635-6 SKU: 15656)
- ◀ التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التعاطي مع العالم
(ISBN: 0-8213-5574-0 SKU: 15574)

لطلب منشورات البنك الدولي

هاتف: ٧٢٤٧-٦٤٥-٨٠٠-١ (٠٠١)

أو ١٥٨٠-٦٦١-٧٠٣ (٠٠١)

فاكس: ١٥٠١-٦٦١-٧٠٣ (٠٠١)

الموقع على الشبكة:

<http://publications.worldbank.org/ecommerce>

بريد الكتروني: books@worldbank.org

البحوث وأوراق العمل متوفرة أيضاً إلكترونياً وبصورة مجانية على العنوان التالي:

<http://econ.worldbank.org/>

بيانات واحصاءات

يقدم البنك الدولي عدة قواعد إلكترونية مباشرة للبيانات بعضها مجاني. وجميع البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني ادناه مستقاة، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، من أنظمة إحصائية رسمية أعدتها أو مولتها حكومات وطنية.

للإطلاع على قواعد البيانات المباشرة يمكن الرجوع إلى:

<http://www.worldbank.org/data/>

وحفاظاً على المكاسب الوطنية والإقليمية الناتجة من الاستثمار في التنمية من جانب الحكومات والهيئات المانحة، لا بدّ من وجود إستثمارات أكبر في الوقت الحاضر لتحسين إستراتيجية المدافعة عن محاربة الإيدز والمعلومات المتعلقة به والحوّول دون انتشاره، كي يمكن إبقاء المرض عند حدوده الدنيا. ويتناول هذا الكتاب دور البنك الدولي في محاربة الإيدز في المنطقة استناداً إلى مراجعة للحاجات والثغرات الموجودة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

التطوّرات والآمال الاقتصادية في ٢٠٠٥: الطفرات النفطية وإدارة الإيرادات (ورقة عمل رقم ٣٢٩٩٤). يسلط هذا التقرير، وهو أول تقرير من سلسلة تقارير سنوية بعنوان «التطوّرات والآمال الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، الضوء على أحدث التطورات الاقتصادية في المنطقة والقوى الكامنة وراء مختلف النتائج الاقتصادية في المنطقة. ويحلل التقرير احتمالات النمو في المنطقة في المدى القصير في ضوء التقديرات العالمية والسمات البنوية الراهنة للاقتصاد، إضافةً إلى توقعات النمو في المنطقة على المدى البعيد، استناداً إلى التقدّم في تنفيذ الإصلاحات البنوية الشاملة. وإذ يتزايد تكريس العناوين الاقتصادية الرئيسية للحدّث عن الارتفاع في أسعار النفط وما لهذا الأمر من انعكاسات على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنّ التقرير يولي عناية خاصة لهذا الموضوع، محللاً تأثير صدمة أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجمها النسبي وأقنية إنتقالها عبر المنطقة الأوسع وكيفية إدارة الإيرادات التي هبطت على المنطقة بصورة مفاجئة.

لبنان- تقييم القطاعين القانوني والقضائي (ورقة عمل رقم ٣٢١٤٤) لطالما تتمتع لبنان بتاريخ قانوني وقضائي مرموق في الشرق الأوسط، خاصةً بما يملكه من قضاة متمرسين يقدمون الخدمات في طول المنطقة وعرضها. كما أنّ لبنان وضع إطاراً قانونياً ثابتاً يدعم تفوّقه السابق كمركز قضائي. ولكن رغم انتهاء الحرب الأهلية منذ أكثر من عشر سنوات، لم يستردّ لبنان منزلته السابقة في عالم القانون والعدل. ويعود بعض السبب في هذا إلى استمرار وطأة إرث الحرب. فمؤسسات القطاع لم تعمل على وجه الإجمال خلال فترة الحرب وعليه فقد عانى حكم القانون ما عاناه. والكلفة المؤسسية المرتبطة بفترة الحرب وما بعدها، مثل هزال الكفاءات وغياب التطوير المؤسسي واستمرار الصعوبات الاقتصادية في البلد أوجدت حاجة مستمرة للاستثمار في تنمية الموارد البشرية. وما تراكم الدعاوي سوى شاهد على هذه المشكلة، إذ إنّ الحكومة لم تعد قادرة على توظيف قضاة جُدد أو تدريب موظفين يعملون في المحاكم.